تعقبات جامع العلوم الباقولي للأخفش في شرحه لكتاب اللمع عرض ومناقشة

أ.د. إبراهيم بن سالم الصاعدي

أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

وعميد الخريجين والتعاون الدولي بالجامعة

مستخلص. يتناول البحث تعقبات جامع العلوم الباقولي للأخفش في كتابه شرح اللمع، وبدأت البحث بتمهيد يشمل التعريف بالأخفش والباقولي بإيجاز؛ لكثرة الدراسات عنهما، ثم بينت مفهوم التعقبات، وبعد ذلك بدأت في دراسة تلك التعقبات من خلال عشرة مباحث، عرضت في المبحث الأول: لإعراب "في" بمعنى "قم" إذا وقع غير مضاف، وتحديث في المبحث الثاني عن رفع الفاعل بالجار والمجرور، ثم خصصت المبحث الثالث لإعمال "لات"، وتحديث في المبحث الرابع عن عامل النصب في المفعول معه، وأفردت المبحث الخامس للحديث عن العطف على معمولي عاملين، وخصصت المبحث السادس عن تقديم الحال على العامل فيها إذا كان ظرفاً، ثم فصلت القول في المبحث السابع عن العامل في الصفة، وبيان آراء النحاة في ذلك، وفي المبحث الثامن تحدثت عن "أي" بين الصفة والموصول، ثم عرضت في المبحث التاسع لـ "ما" المصدرية بين الاسمية والحرفية، ثم ختمت الحديث في المبحث العاشر عن معنى "ما" التعجبية في "ما أفعله"، وقد سرت في دراسة هذه المسائل على المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي. ثم كانت الخاتمة التي ذكرت فيها أهم النتائج التي وقفت عليها في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: تعقبات. الباقولي. الأخفش. شرح اللمع

المقدمة

المهمة؛ إذ تُوقف الباحث على طريقة العلماء ومنهجهم في عرض الآراء ونقدها وتقنيدها، ومن خلال القراءة في كتاب شرح اللمع لجامع العلوم الباقولي رأيت هذه الظاهرة واضحة للعيان؛ إذ تجده يتعقب آراء العلماء ويقف منها مواقف متعددة، ومما لاشك فيه أنّ التعقب أو الاستدراك أو الاعتراض من السمات البارزة في كتب النحو والصرف خاصة،

إنّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا؛ من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله. وبعد؛ فإنّ دراسة التعقبات من الموضوعات

المطلب الثالث: مفهوم التعقّبات.

المبحث الأول: إعراب " في " بمعنى " فم " إذا وقع غير مضافٍ .

المبحث الثاني: رفع الفاعل بالجارّ والمجرور أو الظرف .

المبحث الثالث: إعمال "لات".

المبحث الرابع: عامل النصب في المفعول معه.

المبحث الخامس: العطف على معمولي عاملين.

المبحث السادس: تقديم الحال على العامل فيها إذا كان ظرفاً .

المبحث السابع: العامل في الصّفة.

المبحث الثامن: "أي" بين الصّفة والموصول.

المبحث التاسع: "ما" المصدرية بين الاسميّة والحرفية.

المبحث العاشر: معنى "ما" التعجبة في " ما أفعله " .

الخاتمة ، ثم الفهارس المتنوعة.

♦ منهج البحث:

منهج البحث وصفيّ استقرائي تحليلي، وفق الخطوات الآتية:

١- دراسة المسائل الواردة في البحث، وبيان آراء النّحاة وأقوالهم فيها؛ من خلال الرجوع إلى الكتب النحوية.

وهذا البحث يبرز لنا جانباً مهماً لكتاب شرح اللّمع للباقولي ؛ الذي يعدّ من الشروح المهمة لكتاب اللّمع لابن جنّي، لاحتوائه على مادّة علمية جيّدة أحسن الباقولي عرضها وووّفق في ترتيبها ونظمها. أسباب اختيار الموضوع :

١- الوقوف على شخصية الباقولي النّحوية؛ من خلال الدّراسة المتعمّقة لتعقّباته على الأخفش.

٢- بيان القيمة العلمية لشخصية الأخفش النحوية.

٣- قيمة كتاب "شرح اللّمع" العلمية، وما يحويه من آراء العلماء وأقوالهم في المسائل النحوية.

٤- أنّ الباقولي تعقّب الأخفش في كثير من المسائل مخطئاً إياه في أغلبها، فكان البحث للتأكد من تلك التعقّبات، وهل كان الباقولي محقّقاً فيها؟

٥- لم أجد _ فيما أعلم _ من درس هذه التعقّبات أو أفرداها ببحث مستقلّ.

♦ خطّة البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يتألف من مقدّمة، وتمهيد، وعشرة مباحث، وخاتمة، ثم فهارس متنوعة.

المقدّمة، وفيها بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، والمنهج المتبع فيه.

التمهيد: التعريف بالأخفش والباقولي، وبيان مفهوم التعقّبات، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الأخفش: حياته وآثاره بإيجاز.

المطلب الثاني: الباقولي: حياته وآثاره بإيجاز.

أحمد الفراهيدي، وسيبويه، ويونس بن حبيب، وأبي زيد الأنصاري، ولزم سيبويه حتى برع، وكان أسن من سيبويه، وعن طريقه عُرف كتاب سيبويه؛ إذ قرأ عليه الكتاب كل من أبي عمر الجرمي وأبي عثمان المازني والكسائي.

وكان من أكبر أئمة نحاة البصرة بعد شيخه سيبويه، وقد خالف شيخه في كثير من المسائل النحوية والصرفية.

ألف الأخفش الكثير من الكتب، طبع منها^(٢): ١. كتاب معاني القرآن. ٢. كتاب العروض. ٣. كتاب القوافي.

وله كتب مفقودة، منها: المسائل الكبير، والمسائل الصغير، وكتاب الأوسط في النحو وكتاب الاشتقاق، وكتاب معاني الشعر، وكتاب المقاييس في النحو.

المطلب الثاني : الباقولي: حياته وآثاره
بإيجاز^(٣).

هو أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الضرير، الأصفهاني، الباقولي، النحوي، الأديب، الفقيه، المعروف بجامع العلوم، وقد وصف بجامع

٢- توثيق الأقوال والآراء الواردة في البحث بالرجوع إلى مؤلفات أصحابها إن تيسرت؛ وإلا فممن كتب النحو المعتمدة.

٣- ترجيح ما أراه راجحاً في المسائل، مع التعليل لذلك ما أمكن.

٤- ترتيب المسائل في البحث وفق ورودها في كتاب شرح اللمع.

٥- عزو الآيات القرآنية إلى سورها، مع ذكر اسم السورة ورقم الآية وكتابتها بالرسم العثماني.

٦- توثيق القراءات القرآنية من مظانها المعتمدة.

٧- توثيق الشواهد الشعرية؛ وضبطها، مع بيان بحر البيت، وقائله -إن أمكن-. وبالله التوفيق.

التمهيد: التعريف بالأخفش والباقولي وبيان مفهوم التعقبات.

المطلب الأول: الأخفش: حياته وآثاره
بإيجاز^(١).

هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري، عُرف بالأخفش الأوسط، لم يذكر له تاريخ ميلاد، سكن البصرة وأخذ عن علمائها ثم رحل إلى بغداد في آخر حياته، وما زال بها حتى توفي سنة ٢١٥هـ.

ويعد الأخفش من جهاذة علماء القرن الثالث الهجري في النحو واللغة والأدب، أخذ عن الخليل بن

(٢) ينظر: مقدمة تحقيق الدكتور أحمد عبدالدايم لكتاب العروض ص ٥٧ وما بعدها.

(٣) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ١٧٣٦/٤، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/ ٢٤٧، وبغية الوعاة ٢/ ١٦٠، ومقدمات تحقيقات الدكتور محمد الدالي لكتبه.

(١) ينظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ٧٢- ٧٣، وبغية الوعاة ٥٩٠/١، ومنهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ٣١.

٦. ما تلحن فيه العامة في التنزيل. ٧. مسائل في علم العربية والتفسير. وله كتب مفقودة، منها: ١. المٌختلف ٢. نكت الأقاويل ٣. الملخص في الوقف والابتداء ٤. البيان في شواهد القرآن.

المطلب الثالث: مفهوم التعقّبات.

التّعقّب في اللغة: مصدر من الفعل الخماسي تعقّب، وأصله عَقَب، قال ابن فارس: (العين والقاف والباء أصلان صحيحان: أحدهما: يدلُّ على تأخير شيء وإتيانه بعد غيره. والأصل الآخر: يدلُّ على ارتفاعٍ وشدةٍ وصعوبة)^(٥). ومعاني التّعقّب في اللغة تدور حول المعاني التّالية:

١- آخر الشيء؛ قال الجوهري: "عاقبة كلّ شيء: آخره، وقولهم: ليست لفلان عاقبة؛ أي: ولَدٌ"^(٦).

٢- التناوب والتتابع:

والعُقْبَةُ: النوبة؛ تقول: تَمَّتْ عُقْبَتُكَ، وهما يتعاقبان كالليل والنهار، وعاقَبْتُ الرجل في الرحلة، إذا ركبت أنت مرّةً، وركب هو مرّةً^(٧)، من ذلك قوله تعالى: {لَهُوَ مُعَقِّبَتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ} [سورة الرعد: ١١].

٣- التّبع والنّظر والتدبّر:

العلوم لغزارة علمه وكثرة مؤلفاته ومصنفاته في عدة من فنون العلم وإتقانه لها، ولم تذكر كتب التراجم تاريخ ميلاده، وشيوخه وتلاميذه.

كان واحداً من كبار علماء العربية في عصره، ومن رجال المدرسة النحوية البصرية المتأخرة، برع في النحو، والأدب، والتفسير، واستدرك على عدد من العلماء السابقين؛ منهم الفسوي وعبد القاهر^(١)، ولمكانته العلمية الفائقة في النحو والإعراب قال عنه أبو الحسن البيهقي في كتاب الوشاح: "هو في النحو والاعراب كعبة لها أفاضل العصر سدنة، وللفضل فيه بعد خفائه أسوة حسنة"^(٢)، وقال ياقوت الحموي عن نبوغه العلمي: "ومن نظر في تصانيفه علم أنه لاحق سبّق السابقين"^(٣).

وتوفي الباقرلي: سنة ٥٤٣هـ، وله مؤلفات عدة، طبع منها^(٤):

١. الإبانة في تفصيل مآلات القرآن وتخريجها على الوجوه التي ذكرها أرباب الصناعة.
٢. الاستدراك على أبي علي في الحجّة. ٣. جواهر القرآن ونتائج الصنعة.
٤. شرح اللمع. ٥. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات.

(١) ينظر: معجم الأدباء ١٧٣٧/٤، وبغية الوعاة ١٦٠/٢.

(٢) ينظر: المصادر السابقة.

(٣) معجم الأدباء ١٧٣٧/٤.

(٤) ينظر مقدمة تحقيق الدكتور الدالي لكتاب جواهر القرآن ونتائج الصنعة ص ١٤ وما بعدها.

(٥) معجم مقاييس اللغة (ع ق ب) ٧٧/٤.

(٦) الصحاح (ع ق ب) ١٨٤/١.

(٧) الصحاح (ع ق ب) ١٨٥/١.

فإنَّ التقدير فيه: "وفاها" على تقدير المضاف إليه؛ كذا زعمه الأخفش، وليست الألف فيها بدلاً من التثوين كما هو في رأيت زيداً؛ لأنَّ هذا يؤدي إلى أن يكون الاسم المتمكّن على حرف واحد»^(٥).

صرّح النّحاة أنّ الأسماء الستّة تعرب بالحروف بشروط؛ هي: أن تكون مفردة، ومكبرة، ومضافة، وأن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم، ويشترط في "ذو" إضافة إلى الشروط العامة أن تكون بمعنى صاحب، ويشترط في "فم" أن تزول منه الميم^(٦).

وإذا أفردت هذه الأسماء عن الإضافة أعربت بالحركات الثلاث ظاهرة، فالرفع، نحو: (وله أخ)^(٧)، والنصب، نحو: (إنَّ له أبا)^(٨)، والجر، نحو: (وبنات الأخ)^(٩)، وقد يعترض معترض بأنَّ "فا" في بيت العجاج جاء معرباً بالحروف؛ مع أنّه مفرد^(١٠)، فلذلك جاءت تلك التوجيهات التي سنفصل القول فيها عند الحديث عن البيت، وما جاء فيه من آراء للنّحاة.

والشاهد في بيت العجاج: (وفا) فإنّه معطوف على خياشيم . المنصوب بـ خالط على المفعولية .

جاء في اللسان: (تعقّب الخبر: تتبعه. ويقال: تعقّبت الأمر إذا تدبّرتّه. والتعقّب: التدبّر، والنّظر ثانية)^(١).

٤- النقص والرّد:

قال الرازي: (يُقَال: عَقَّبَ الحَاكِمُ عَلَى حُكْمٍ مَنْ قَبْلَهُ؛ إِذَا حَكَمَ بَعْدَ حُكْمِهِ بغيره، ومنه قوله تعالى: {لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ} [سورة الرعد: ٤١]؛ أي: لا أحدَ يَتَعَقَّبُ حُكْمَهُ بنقضٍ ولا تغيير)^(٢).

التعقّب في الاصطلاح:

بناءً على ما سبق من المعاني اللغوية فإنّ مفهوم " التعقبات " لم يخرج عن هذه المعاني اللغوية، وهو: " تتبّع عالم متأخّر لعالم متقدّم بالتعليق على ما كتبه تصويهاً، أو تخطئةً، أو تذييلاً، أو تذهيباً"^(٣).

المبحث الأول: إعراب " في " بمعنى " فم " إذا وقع غير مضاف.

قال الباقولي: «فأما قول العجاج: خالط من سلّمى خياشيم وفا»^(٤).

(١) اللسان (ع ق ب) ٦١٩/١ .

(٢) مختار الصحاح ١٨٦ .

(٣) التعقبات العلمية دلالتها - آفاقها - آثارها، مقال منشور للدكتور علي حافظ سليمان في شبكة الألوكة. <https://www.alukah.net/culture/122706> .
روجعت ٢٠٢٠/٩/١٩ .

(٤) شطر بيت من الرجز، وهو في الديوان ٤٢٤، وقبله: حتّى تنأهى في صهاريج الصفا. وينظر: المقتضب ٣٧٥/١، وشرح المفصل لابن يعين ٦/١٥٢، وكتاب الشعر ١١٠/١، وجواهر القرآن ونتائج الصنعة ١٣٠١/٣ .

وخالط: الضمير المستكن فيه للماء المذكور في الأبيات قبله، والخياشيم: جمع خيشوم، وهو أقصى الأنف، وإنما جمع الخياشيم باعتبار أجزائه

=

وأطرافه، وفا: يريد وفماً. ينظر: الخزانة ٤٤٤/٣ .

(٥) شرح اللمع ٢٤٢/١، ٢٤٣ .

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٢٨/١ - ٣١ .

(٧) من الآية ١٢ من سورة النساء .

(٨) من الآية ٧٨ من سورة يوسف .

(٩) من الآية ٢٣ من سورة النساء .

(١٠) ينظر: التصريح ٢١٤/١ - ٢١٥ .

=

وقال أبو حيّان . شارحاً كلام ابن مالك في التسهيل: «وربّما قيل: فأ، دون إضافة صريحة نصباً»^(٦) «ويشعر قوله: وربّما قيل؛ بالتقليل، وهذا لم يُسمع منه إلا هذا، وهو من ضرائر الشّعْر الذي حسّنه الوزنُ وما قبله من عدم الإضافة، ولا يجوز مثل هذا في الكلام»^(٧).

وساق الدّماميني نصّاً عن ابن هشام جاء فيه: «قال الشيخ جمال الدين بن هشام: وقد سئل عيسى بن عمر أتقول: هذا فو؟، فقال: بل أقول: قَبَحَ الله ذا فأ. قال: وذلك دليل على أنّه يجوز وإن لم تكن إضافة ألبتة لا صريحة ولا منوية»^(٨).

وبين الدكتور المفدّي محشياً على هذا الكلام بأنّ الأزهري نسب هذا القول في التهذيب إلى ذي الرمة عن الأصمعي عن بشر بن عمر^(٩).

ويرى الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد أنّ كل ما في البيت أننا نتوسّع في شرط الإضافة، فنقول: سواء أكان المضاف إليه مذكوراً في اللفظ، وهو الغالب، أم كان مقدّراً، وهو قليل، وهذا البيت مما فيه الإضافة إلى مقدّر، فهو من القليل^(١٠).

وهو في كلامه هذا متأثر بما قاله خالد

وهو منصوب بالألف؛ لأنّه من الأسماء السّتّة، مع أنّه غير مضاف في اللفظ إلى شيء، وشرط إعراب الأسماء السّتّة بالحروف الإضافة، ومن هنا جاءت الآراء في تخريج البيت، وذلك على النحو الآتي:

١. يرى الكوفيّون والأخفش . كما بين الباقولي . أنّه على حذف المضاف إليه، وبقاء المضاف على حاله، والأصل: "وفاها"^(١).

وقد نسب هذا الرأي إلى الأخفش أبو علي الفارسي؛ حيث قال: «اعلم أنّ أبا الحسن قال في قول الراجز: خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيَاشِيمَ وَفَاً

إنّ التقدير: وفاها، فحذف المضاف إليه، وكذلك قال في قولهم: ليس غير؛ إنّ التقدير: ليس غيره»^(٢). وهذا الرأي جوّزه الفارسي وأشار إليه في كثير من كتبه^(٣).

وتابع ابن مالك الأخفش في رأيه؛ فقال عن توجيه البيت: «أراد: خياشيمها وفاها، فحذف المضاف إليه ونوى الثبوت، وأبقى المضاف على الحال التي كان عليها»^(٤).

وجعل ابن هشام هذا البيت شاذّاً، وخرّجه على الإضافة؛ كما في رأي الأخفش^(٥).

(٦) التسهيل: ٩.

(٧) التذيل والتكميل ١٨٦/١.

(٨) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١٥٦/١.

(٩) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١٥٦/١ . ح رقم (٢) والتهذيب ٤١/١٥.

(١٠) ينظر: هداية السّالك إلى تحقيق أوضاع المسالك ٣٠/١ (وهو تحقيق أوضاع المسالك).

(١) ينظر: شرح اللمع " الفوائد والقواعد " للثمانيني ١٠٧، والبيان في شرح اللمع للكوفي ٦٩، والمتّبع في شرح اللمع للعكبري ١٩٢/١.

(٢) كتاب الشعر ١١٠/١.

(٣) ينظر: كتاب الشعر ١١٠/١، والبيحاديّات ١٥٦، والمسائل العسكرية ١٧٣، والمسائل الشيرازيات ١٨/١، ٦٠٧/٢.

(٤) شرح التسهيل ٥٠/١.

(٥) ينظر: أوضاع المسالك ٢٩/١.

«وحكى بعضهم أنّ من النَّاس مَنْ قد لَحَنَه، والتلحين ليس بشيء؛ لاحتماله ما قال أبو الحسن»^(٦).

وجاء عند الثمانيّين هذا التوجيه فقال: «أن يكون هذا الشّاعر ليس من لغته أن يُنَوّن القوافي، فلمّا أمن التّنوين لم يحفل بإفراد الاسم»^(٧).

٣. أنّه جاء على لغة ربيعة التي تقف على الاسم المنون بالسكون، ولا تبدل من التّنوين ألفاً، فالألف في "وفا" عين الكلمة^(٨).

وهذا رأي أبي علي الفارسي، قال: «وفيه قول آخر: وهو أنّه جاء به على قول من لم يُبدل من التّنوين الألف في النّصب، ولكن جعل النّصب؛ في أن لم يُبدل من التّنوين فيه الألف، كالجرّ والرّفع، كما جعلوا النّصب في نحو:

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءِ كَافٍ^(٩)

مثل الجرّ والرّفع، فكذلك جعل النّصب مثلها في نحو قوله:

وَآخِذْ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْماً^(١٠)

وهذه اللغة . وإن لم يحكها سيبويه . فقد حكاها

الأزهري: «فعلى قول ابن مالك: لا يشترط في الإضافة أن تكون ملفوظة، يل الملفوظة والمنوية سواء»^(١).

٢. يرى بعض النّحاة أنّ هذا لحن، كما نقل عنهم ذلك المبرد، فقال: «وقد لَحَنَ كثير من النَّاس العجّاج في قوله: خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيَاشِيمَ وَفَا»^(٢).

لكنّ المبرد لم يرتض هذا الكلام فقال: «وليس عندي لحن؛ لأنّه حيث اضطرّ أتى به في قافية لا يلحقه معها التّنوين في مذهبه.

ومن كان يرى تنوين القوافي فيقول: أَقْلِي اللوم عاذِلَ والعِتَابُ^(٣)

لم يُنَوّن هذا؛ لأنّ ترك التّنوين هو الأكثر الأغلب، لما في هذا الاسم من الاعتلال»^(٤).

ونقل الفارسي في البغداديات كلام المبرد الذي أشار فيه إلى رأي من يُلحّن البيت، وردّ عليه بقوله: «فلا يصلح تلحينه ونحن نجد مساعاً إلى تجويزه، ونرى في كلامهم نظيره من استعمالهم في الشعر وإجازتهم فيه ما لا يُجيزون في غيره ولا يستعملون مع سواه»^(٥).

وحكى الفارسي ذلك في كتابه الشعر، فقال:

(٦) كتاب الشعر ١١٠/١ .

(٧) ينظر : في نسبة هذه اللغة إلى ربيعة : التسهيل ٣٢٨ ، وشرح الشافعية للرضي ٢٧٢/٢ ، ٣١٦ ، ولهجة ربيعة وأثرها في الدراسات اللغوية والقرآنية ٨٣ .

(٨) شرح اللمع " الفوائد والقواعد " للثمانيّين ١٠٧ .

(٩) صدر بيت من الوافر، لبشر بن أبي خازم ، وعجزه : وليس لحبها إذ طال شافٍ وهو في الديوان ١٤٢ .

(١٠) عجز بيت من المنقارب، للأعشى ، وصدره : إلى المرء قيس أطيل السرى

وهو في الديوان ٢٩ .

(١) التصريح ٢١٦/١ .

(٢) المقتضب: ٢٤٠/١ .

(٣) صدر بيت من الوافر، وهو لجرير ، وعجزه : وقولي إن أصبت لقد أصابا

وهو في الديوان ٨١٣/١ .

(٤) المقتضب: ٢٤٠/١ .

(٥) المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات ١٦٠ .

أبو الحسن وغيره، ووجهها من القياس ما أعلمتك. فإذا جاز أن يقدّر على هذه اللغة قدرناه عليها، فكانت الألف في الكلمة التي هي بدلٌ من عين الفعل، وجاز ذلك؛ لأنّه ليس يبقى الاسم المتمكّن على حرف؛ ألا ترى أنّ الألف منقلبة عن العين، فصار في ذلك كالأسماء التي لما أمن لحاقُ التتوين بها، جاز أن تبقى على حرفين؛ أحدهما حرفُ لين، كقوله: "ذو" التي في معنى "الذي" و "ذا" و "تا" ونحو ذلك، ممّا جاء على حرفين، أحدهما حرفُ لين، ممّا لم يكن ممّا يلحقه التتوين. فكذلك قوله: "خياشيم وفا" لا يمتنع أن يكون على حرفين، أحدهما حرفُ لين، على الوجه الذي ذكرنا»^(١).

وكلام الفارسي هذا فيه ردّ لكلام الباقولي الذي ذكره تنميماً لحديثه عن البيت؛ إذ قال: «وليست الألف فيها»^(٢) بدلاً من التتوين كما هو في رأيت زيدا؛ لأنّ هذا يؤدي إلى أن يكون الاسم المتمكّن على حرف واحد»^(٣).

وهذا الرأي نسبته أبو حيّان، والمرادي^(٤) إلى ابن كيسان، قال أبو حيّان: «فتأوله ابن كيسان على أنّه جاز ذلك لأنّه موضع لا يلحقه التتوين فحذف، يعني: فحذف التتوين، وبقي مفرداً على حرفين، إذ الألف هي المنقلبة عن عين الكلمة، فلم يلزم من

ذلك أن يبقى على حرف واحد»^(٥).

٣. خصّ البصريون ذلك بالضرورة^(٦). وقد نص على ذلك الخليل بن أحمد في العين، فقال: «أما إذا لم تُصَفْ فإنّ الميم تُجَعَلُ عماداً للفاء، لأنّ الياء والواو والألف يسقطن مع التتوين، فكرهوا أن يكون اسمٌ بحرف مُغْلَق فعمّدت الفاء بالميم، إلّا أنّ الشاعر قد يُضْطَرُّ إلى إفراد ذلك بلا ميم، فيجوز في القافية، كقوله: خالط من سلمى خياشيم وفا يعني: وفماً»^(٧).

ونصّ الباقولي أيضاً في كتابه جواهر القرآن على أنّ هذا البيت موضع ضرورة^(٨).

وكلام الفارسي يوضّح ذلك، قال: «فحكم هذه الألف في قوله: "وفا" أن تكون بدلاً من التتوين، والمنقلبة من العين سقطت لالتقاء الساكنين؛ لأنّه الساكن الأول، وبقي الاسم على حرف واحد، وجاز هذا في الشعر للضرورة؛ لأنّه قد يجوز في الشعر كثيرٌ ممّا لا يجوز في الكلام»^(٩).

والمتملّ في كلام الفارسي الذي سقناه في هذه المسألة يظهر له أنّه مضطرب في رأيه، بين الضرورة كما في كتابيه المسائل البغداديات والعسكريات، أو مجيئه على لغة ربّعة كما في كتابه

(٥) التذييل والتكميل ١٨٥/١. وينظر: التصريح ٢١٥/١ فقد نسبته أيضاً لابن كيسان.

(٦) ينظر: البغداديات ١٥٦، وجمع الهوامع ١٣١/١، وحاشية الصّبان ٧٢/١.

(٧) العين ٤٠٦/٨.

(٨) ينظر: جواهر القرآن ونتائج الصنعة ١٣٠١/٣.

(٩) البغداديات ١٥٧، وينظر: المسائل العسكرية ١٧٠ - ١٧٣.

(١) كتاب الشعر ١١٠/١، ١١١. صدر بيت من الوافر، لبشر بن أبي خازم، وعجزه: وليس لحبها إذ طال شافٍ وهو في الديوان ١٤٢.

(٢) أي: قوله في بيت العجاج "فا".

(٣) شرح اللمع ٢٤٢/١، ٢٤٣.

(٤) شرح التسهيل ٩٦.

الشعر؛ فليتنبّه لذلك.

الكلام.

وإن قلت: أحمل قوله "إله" على الضمير الذي في الظرف، أعني "في السماء" فهو وجه، فيكون بمنزلة "الحق" في قوله: "والوزن يومئذ الحق" إلا أنّ الوجه الأول أحسن؛ لأنّ قوله: "وفي الأرض إله" في صلة "الذي" وهو داخل في الصلة، فلا يبدل عن الضمير؛ لأنّ البديل يجيء بعد تمام الموصول»^(٢).

من خلال مراجعة هذا النص الذي أورده الباقولي نجد أنّه ذكر في إعراب هذه الآيات أربعة توجيهات، بيانها فيما يأتي:

١. أنّ "إله" فاعل بالظرف "في السماء" وهذا الرأي نسبه الباقولي إلى الأخفش^(٣).

ولم يرتض الباقولي هذا الرأي؛ لخلو جملة الصلة من العائد، قال: «إذ لا ضمير في قوله: رُئِدْ نُذْمُ { يعود إلى الموصول»^(٤).

وقال أيضاً الباقولي في الجواهر: «وإن كان بالظرف لم يحتمل الظرف ضميراً مرفوعاً لارتفاع الظاهر به، وإذا كان كذلك بقيت الصلة لا ذكر فيها للموصول»^(٥).

وقال في الكشف: «ولا يرتفع بالظرف أيضاً؛

وعبارة الباقولي . رحمه الله . عندما ذكر كلام الأخفش صدرها بقوله: «كذا زعمه الأخفش» وفي هذا دلالة على عدم موافقته للأخفش فيما ذهب إليه، ولم يتعرّض للبيت في بقية كتبه المطبوعة إلا ما جاء في كتابه جواهر القرآن من أنّ ذلك موضع ضرورة، وهو رأي البصريين الذين يخصون ذلك بالضرورة، وهذا ما أرجّحه في هذه المسألة، وبالله التوفيق.

المبحث الثاني: رفع الفاعل بالجار والمجرور

أو الظرف.

قال الباقولي: «فإن قال: فقد جاء { وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ }^(١) فلا بد في الآية من إضمار "هو" لأنّ قوله: { وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ } إله: رفع والذي ارتفع به لا يخلو، إمّا أن يكون "هو" المقدّر الذي ادعيناه، أو بالابتداء (وفي السماء) الخبر على زعمكم، أو بالظرف على زعم أبي الحسن، وكلاهما غير واقع؛ إذ لا ضمير في قوله: (في السماء إله) يعود إلى الموصول فثبت أنّه على إضمار "هو" فالجواب أن حذف "هو" في الآية سائغ لطول الكلام، وطول الكلام يحتمل معه ما لا يحتمل مع غيره، ألا ترى أنّهم قالوا: لولا زيد لهلك عمرو، فألزموا حذف خبر المبتدأ في هذا الباب لطول

(٢) شرح اللمع ٣٠٤/١ .

(٣) شرح اللمع ٣٠٤/١ ، ولم ينسبه في الجواهر ٨٧٧/٢ ، وإنما اكتفى بقوله: (أو بالظرف على قول من رأى أنّه يرتفع بالظرف) ولم ينسبه في كشف المشكلات ١٢١٤/٢ .

(٤) شرح اللمع ٣٠٤/١ .

(٥) جواهر القرآن ونتائج الصنعة ٨٧٧/٢ .

(١) سورة الزخرف، الآية ٨٤ .

لخلو الصلة حينئذٍ من عائد يعود إلى الموصول»^(١).

ومنع ذلك ابن هشام أيضاً، فقال: «ولا يجوز تقدير "إله" ... فاعلاً بالظرف؛ لأن الصلة حينئذٍ خالية من العائد»^(٢).

٢. أن "إله" مبتدأ مؤخر، و "في السماء" الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.

ولم يرتض الباقولي هذا التوجيه أيضاً، فقال: «إذ لا ضمير في قوله: {فِي السَّمَاءِ إِلَهُ} يعود إلى الموصول»^(٣).

وقال في الجواهر: «فإن كان ارتفاعه بالابتداء وجب أن يكون في الظرف الذي هو قوله: "في السماء" ضميره، وذلك الضمير مرفوع»^(٤).

وقال في الكشف: «ولا يرتفع بالابتداء والظرف خبر»^(٥).

وضعف هذا التوجيه ابن الشجري^(٦)، وكذلك العكبري الذي علل ذلك بقوله: «ولا يصح أن يجعل "إله" مبتدأ، و "في السماء" خبره؛ لأنه لا يبقى للذي عائد، فهو كقولك: هو الذي في الدار زيد»^(٧).

وتبعه السمين في تضعيفه وتعليقه لذلك^(٨). ولم

يجوزه أيضاً ابن هشام^(٩).

٣. أن "إله" خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: "هو" و "في السماء" الجار والمجرور متعلق بـ "إله".

وهذا التوجيه ارتضاه الباقولي وحسنه؛ فقال: «فثبت أنه على إضمار "هو" فالجواب أن حذف "هو" في الآية سائغ لطول الكلام، وطول الكلام يحتمل معه ما لا يحتمل مع غيره، ألا ترى أنهم قالوا: لولا زيد لهلك عمرو، فألزموا حذف خبر المبتدأ في هذا الباب لطول الكلام»^(١٠).

وقال في الجواهر: «ارتفع "هو" المحذوف بالابتداء، و "إله" خبره، والظرف الذي هو قوله: "في السماء" متعلق بقوله: "إله" وموضعه نصب به، وإن كان مقدماً عليه، ألا ترى أنهم قد أجازوا: "أكل يوم لك ثوب؟ فأعمل فيه المعنى مقدماً".

ولا يصح أن يكون خبر المبتدأ المحذوف قوله: "في السماء" لأنك إن جعلته خبراً للمبتدأ المحذوف صار فيه ضميره، وارتفع به، وبقي قوله: "إله" معلقاً مفرداً.

ومع هذا فالمعنى إنما هو على الإخبار بالإلاهية لا عن الكون في السماء»^(١١).

وهذا التوجيه هو الذي ارتضاه في الكشف ونصّ عليه في بدء توجيهه للآية^(١٢).

(١) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١٢١٤/٢.

(٢) مغني اللبيب ٢٧٥/٥. وينظر: التصريح ٤٦٨/١.

(٣) شرح اللمع ٣٠٤/١.

(٤) جواهر القرآن ونتائج الصنعة ٨٧٧/٢.

(٥) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١٢١٤/٢.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٣١/١.

(٧) التبيان في إعراب القرآن ١١٤٢/٢.

(٨) الدر المصون ٦١٠/٩.

(٩) مغني اللبيب ٢٧٥/٥.

(١٠) شرح اللمع ٣٠٤/١.

(١١) جواهر القرآن ونتائج الصنعة ٨٧٨/٢.

(١٢) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١٢١٤/٢.

الحذف»^(٧).

وَجَوَّزَهُ أَيْضاً ابْنُ هِشَامٍ^(٨).

٤. أَنَّ "فِي السَّمَاءِ" الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ، صِلَةُ الْمَوْصُولِ "الَّذِي" وَ"إِلَهُ" بَدَلٌ مِنَ الْمَوْصُولِ بِصِلَتِهِ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَهُوَ إِلَهُ.

وَأَجَازَ الْبَاقُولِيُّ هَذَا التَّوْجِيهَ إِلَّا أَنَّهُ يَسْتَحْسِنُ وَيَرْجِحُ التَّوْجِيهَ السَّابِقَ؛ "الثَّالِثُ"، فَقَالَ: «وَأِنْ قُلْتَ:

أَحْمَلُ قَوْلَهُ "إِلَهُ" عَلَى الضَّمِيرِ الَّذِي فِي الظَّرْفِ، أَعْنِي "فِي السَّمَاءِ" فَهُوَ وَجْهٌ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ "الْحَقِّ" فِي قَوْلِهِ: "وَالْوَزْنُ يَوْمُنْذُ الْحَقِّ" إِلَّا أَنَّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: "وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ" فِي صِلَةِ "الَّذِي" وَهُوَ دَاخِلٌ فِي الصِّلَةِ، فَلَا يَبْدُلُ عَنِ الضَّمِيرِ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ يَجِيءُ بَعْدَ تَمَامِ الْمَوْصُولِ»^(٩).

وَقَالَ فِي الْجَوَاهِرِ أَيْضاً: «فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ لَا يَكُونُ قَوْلُهُ: "فِي السَّمَاءِ" صِلَةً لـ "الَّذِي" وَيَكُونُ فِي الظَّرْفِ ضَمِيرُ الْمَوْصُولِ، وَيَكُونُ "إِلَهُ" بَدَلاً مِنَ الْمَوْصُولِ بِصِلَتِهِ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَهُوَ إِلَهُ.

قُلْنَا: إِنَّا نَسْتَحِبُّ التَّأْوِيلَ الْأَوَّلَ، وَالتَّقْدِيرَ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ؛ لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، وَدَلَالَةِ مَا بَعْدَهُ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً.

أَلَا تَرَى أَنَّ مَا بَعْدَهُ "وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ" فَإِنَّمَا الْإِخْبَارُ عَنْ قَصْدِهِ . تَبَارَكَ اسْمُهُ . بِالْعِبَادَةِ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَقَوْلُهُ: {وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ} مُعْطُوفٌ عَلَى

وهذا التَّوْجِيهَ ارْتِضَاهُ ابْنُ جَنِي عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ، فَقَالَ: «فَلَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ "هُوَ" أَلَا تَرَى أَنَّ قِيَاسَ سَيَبُويهِ أَنْ يَكُونَ فِي الظَّرْفِ ضَمِيرُ "إِلَهُ" وَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّهُ لَا ضَمِيرَ فِيهِ لِرَفْعِهِ "إِلَهُ" فَتُعْرَى الصِّلَةُ لِذَلِكَ مِنْ ضَمِيرِ الْمَوْصُولِ، وَحَسَنَ الْحَذْفُ لَطُولُ الْكَلَامِ، كَمَا اسْتَحْسِنَ الْخَلِيلُ^(١) "مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئاً" لِلطُّولِ»^(٢).

وهذا التَّوْجِيهَ نَصَّ عَلَيْهِ الْوَاحِدِيُّ وَنَسَبَهُ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ^(٣).

وَرَجَّحَ هَذَا التَّوْجِيهَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي أَمَالِيهِ^(٤)، وَارْتِضَاهُ الْعَكْبَرِيُّ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (صِلَةُ "الَّذِي" لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، وَالتَّقْدِيرُ هُنَا: وَهُوَ الَّذِي هُوَ إِلَهُ فِي السَّمَاءِ، وَ"فِي" مُتَعَلِّقَةٌ بِإِلَهُ ؛ أَي: مُعْبُودٌ فِي السَّمَاءِ، وَمُعْبُودٌ فِي الْأَرْضِ»^(٥).

وهذا التَّوْجِيهَ جَوَّزَهُ أَبُو حَيَّانٍ، فَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ: «وَحَسَنَ طَوْلُهُ بِالْعَطْفِ عَلَيْهِ، كَمَا حَسَنَ فِي: قَائِلٌ لَكَ شَيْئاً طَوْلُهُ بِالْمَعْمُولِ»^(٦).

وَجَوَّزَهُ أَيْضاً السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ، وَعَقَّبَ عَلَى كَلَامِ شَيْخِ أَبِي حَيَّانٍ فَقَالَ: «قُلْتَ: حَصُولُهُ فِي الْآيَةِ وَفِيمَا حَكَاهُ سَوَاءٌ؛ فَإِنَّ الصِّلَةَ طَالَتْ بِالْمَعْمُولِ فِي كِلَيْهِمَا، وَالْعَطْفُ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى ذَلِكَ، فَهُوَ زِيَادَةٌ فِي تَحْسِينِ

(١) الْكِتَابُ ١٠٨/٢ .

(٢) مَخْتَارُ تَذَكُّرَةِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ وَتَهْذِيبُهَا ٢١٢ .

(٣) يَنْظُرُ: التَّفْسِيرُ الْبَسِيطُ ٨٣/٢٠ .

(٤) يَنْظُرُ: أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣٣١/١ .

(٥) التَّنْبِيْهُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ١١٤٢/٢ .

(٦) الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٣٩١/٩ .

(٧) الدَّرُ الْمَصُونُ ٦١٠/٩ .

(٨) مَغْنَى اللَّيْبِ ٢٧٤/٥ .

(٩) شَرْحُ الْمَعْرِضِ ٣٠٤/١ .

كذلك؛ لتضمّنه الإبدال من ضمير العائد مرتين، وفيه بُعْذٌ، حتى قيل: بامتناعه، ولأنّ الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلّص من محذور، فأما أن يكون هو موقعاً فيما يُخْجَج إلى تأويلين فلا، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون "وفي الأرض إله" مبتدأ وخبراً؛ لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف، وخلو الصّلة من عائد إن عُطف^(٦). أقول: من خلال دراسة هذه المسألة ظهر لي ما يأتي:

١. أنّ ما ذكره الباقرلي من توجيهات في هذه الآية مأخوذ من أبي علي الفارسي الذي نصّ على ذلك في كتابه الإغفال، فقال: «فإنّي نظرت فيما يرتفع به "إله" فوجدت ارتفاعه يصح بأن يكون^(٧) ثم ذكر التوجيهات التي أوردها الباقرلي نقلاً عنه، وقد أشار إلى ذلك الدكتور محمد أحمد الدالي في حواشيه المذكورة في كتب الباقرلي التي حققها أيضاً^(٨).

٢. أنّ الباقرلي صرّح في كتابه الجواهر باعتراضه على التقسيم الذي ذكره أبو علي الفارسي، فقال: «وفي تقسيم أبي عليّ نظر؛ لأنّه ليس في القسمة ارتفاع "إله" بالابتداء؛ لأنّ الظرف جرى صلة لموصول، فليس إلا أن يقول: إنّ ارتفاع "إله" لا

الصّلة، فلا يجوز أن يبدل "إله" من الموصول، وقد بقي من صلته شيء^(١)».

وقال في الكشف: «فإن قلت: فاجعل في الظرف ضميراً يعود إلى الموصول، ويكون "إله" بدلاً من ذلك الضمير فذلك جائز^(٢)».

وجوّز العكبري هذا الوجه لكن بضعف؛ فقال: «وكذلك إن رفعت "إلهاً" بالظرف، فإن جعلت في الظرف ضميراً يرجع على الذي، وأبدلت إلهاً منه جاز على ضعف؛ لأنّ الغرض الكلي إثبات إلهيته لا كونه في السموات والأرض، وكان يفسد أيضاً من وجه آخر، وهو قوله: "وفي الأرض إله" لأنّه معطوف على ما قبله؛ وإذا لم تُقدّر ما ذكرنا صار منقطعاً عنه، وكان المعنى إنّ في الأرض إلهاً^(٣). وتبعه السمين في تضعيفه؛ ناقلاً رأيه في ذلك^(٤).

وهذا التّوجيه جوّزه أبو حيّان فقال: «ويجوز أن تكون الصّلة الجار والمجرور، والمعنى: أنّه فيهما بألوهيته وربوبيته؛ إذ يستحيل حمله على الاستقرار^(٥)».

وهذا التّوجيه لم يستحسنه ابن هشام فقال: «ولا يحسن تقدير الظرف صلة و"إله" بدلاً من الضمير المستتر فيه، وتقدير: "وفي الأرض إله" معطوفاً

(١) جواهر القرآن وتناجج الصّنع ٨٧٩/٢.

(٢) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١٢١٥/٢.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١١٤٢/٢.

(٤) الدر المصون ٦١٠/٩.

(٥) البحر المحيط ٣٩١/٩.

(٦) مغني اللبيب ٢٧٥/٥، ٢٧٦.

(٧) ينظر: الإغفال ٢٠٨/٢، ٢٠٩.

(٨) ينظر: جواهر القرآن ٨٧٦/٢ — ٨٨٥، وكشف المشكلات

١٢١٤/٢، ١٢١٥.

أقوال:

القول الأول: إنها تعمل عمل ليس؛ فترفع الاسم وتنصب الخبر، وهذا مذهب جمهور النحاة^(٦).
وتعمل بشرطين: كون معموليها اسمي زمان، وحذف أحدهما^(٧)، ولأكثر كون المحذوف الاسم، وقد يكون الخبر^(٨).

لكنهم اختلفوا في عملها حينئذ:

١. فمنهم من يرى أنها تعمل في لفظ الحين خاصة، وهو رأي سيبويه^(٩)، والفراء^(١٠)، والأخفش^(١١)، وغيرهم^(١٢)، قال سيبويه: «كما شبّهوا بها^(١٣) لات في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصّة، لا تكون لات إلا مع الحين، تُضمّر فيها مرفوعاً وتُنصب الحين لأنّه مفعوله به، ولم تمكّن تمكّنها ولم تستعمل إلا مضمرّاً فيها»^(١٤).
وقال الأخفش: «وقال: "ولات حين مناصٍ" فشبهوا "لات" بـ "ليس" وأضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون "لات" إلا مع "حين"»^(١٥).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٢٨٩/٤، و التصريح ٦٦١/١، والهمع ١٢٢/٢.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي ٨٦٨/٢، و التصريح ٦٦١/١.

(٨) ينظر: الهمع ١٢٢/٢.

(٩) ينظر: الكتاب ٥٧/١.

(١٠) ينظر: معاني القرآن ٣٩٧/٢. وقال الراضي: (وقال الفراء: تكون مع الأوقات كلّها) شرح الكافية ٨٦٧/٢.

(١١) ينظر: معاني القرآن ٦٧٠/٢.

(١٢) ينظر: الكشف ٣١٦/٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٦٥/٣، المغني ٣٦٥/٣.

(١٣) أي: بليس.

(١٤) الكتاب ٥٧/١.

(١٥) معاني القرآن ٦٧٠/٢.

يخلو من أن يكون بإضمار "هو" أو بالظرف^(١).

٣. أنّ الباقولي لم يصرّح بنسبة الرأي إلى الأخفش إلا في كتابه شرح اللمع^(٢)، وأشار إلى رأي الأخفش ابن جني في كتابه مختار تذكرة أبي علي^(٣).

٤. الرّاجح في هذه المسألة هو القول الثالث؛ وهو الذي رجّحه الباقولي وحسنه؛ لقوة الأدلة التي ذكرها العلماء الذين أجازوا هذا القول، وبالله التوفيق.

المبحث الثالث: إعمال "لات".

قال الباقولي: «والمرتبة الرابعة مرتبة "لات" تأنيث لا، كما أنّ "ربت" تأنيث ربّ، و"ثمت" تأنيث ثم، ولا تعمل لات في شيء إلا في حين، قال الله تعالى: {فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ}^(٤) وإنّما كان كذا لكونها في المرتبة الرابعة، فحين نُصّبّ بلات، وزعم الأخفش أنّ "حين" هاهنا ينتصب بمضمر، وليس على ما قال دليل»^(٥).

اختلف النحاة في "لات" هل لها عمل أم لا؟ والذين قالوا إنها تعمل اختلفوا في ذلك، على عدة

(١) جواهر القرآن ونتائج الصنعة ٨٨٥/٢.

(٢) شرح اللمع ٣٠٤/١.

(٣) ينظر: ص ٢١٢. وينظر: الإغفال ٣٢٩/١.

(٤) سورة ص، الآية: ٣.

(٥) شرح اللمع ٣٦٤/١، ٣٦٥.

٢. ومنهم من أجاز ذلك في الحين وما رادفه كـ "أوان، وساعة" وسواء أكان معرفة أم نكرة، وهو رأي الفارسي^(١)، وابن مالك^(٢)، وابن هشام^(٣).

وحجة القائلين بأنها تعمل عمل ليس، أنّ "لات" دخلت عليه تاء التأنيث، وهي من خواص الفعل، فوجب أن تكون المشبهة بالفعل؛ ليقوى وجه دخول التاء^(٤).

وقال الرضي: «وتعمل عمل ليس لمشابهتها له، بكسح^(٥) التاء، إذ تصير على عدد حروفه، ساكنة الوسط»^(٦).

القول الثاني: أنّ "لات" لا تعمل شيئاً في القياس؛ لأنها ليست بفعل، بل الاسم الذي بعدها إن كان مرفوعاً فمبتدأ حذف خبره، وإن كان منصوباً فعلى إضمار فعل، والتقدير في الآية: لا أرى حين مناص، وعلى قراءة الرفع، التقدير: ولا حين مناص كائن لهم. وهذا الرأي منسوب إلى الأخفش^(٧)، وقال السيرافي موضحاً كلام الأخفش: «يعني الأخفش: أنّ "لات" حرف غير عامل، فإذا كان ما بعدها مرفوعاً فبالابتداء، وإن كان منصوباً فبإضمار فعل»^(٨).

واختاره أبو حيّان^(٩).

وضَعَفَ هذا الرأي الرضي، فقال: «وفيه ضعف؛ لأنّ وجوب حذف الفعل الناصب أو خبر المبتدأ له مواضع متعينة»^(١٠).

وقال أبو حيّان: «وما ذهب إليه الأخفش من النصب على إضمار الفعل ليس بشيء؛ لأنّ "لات" لا يُحفظ نفي الفعل بها في موضع من المواضع، وإنّما نقول إنّ الحين إذا كان منصوباً كان في موضع خبر مبتدأ محذوف؛ إذ الأولى عندي أنّ "لات" لا تعمل شيئاً، وإن كان معناها معنى "لا" لأنها كما ذكرنا لا يُحفظ الإتيان بعدها باسمٍ وخبر مثبتين»^(١١).

القول الثالث: أنّ "لات" هي "لا" النافية للجنس، زِيدَتْ عليها التاء، ويكون "حين" في الآية بالنصب اسمها، والخبر محذوف، كأنك قلت: ولا حين مناص لهم.

وهذا الرأي منسوب إلى الكوفيين والأخفش^(١٢).

وعلل ابن الحاجب ذلك بقوله: «وأما وجه قول من زعم أنّها لنفي الجنس فلأنّها الكثيرة في الاستعمال، وتلك إنّما تكون في الشّعْر، فوجب أن يُحمل القرآن على الوجه الفصيح»^(١٣).

(١) ينظر: الشيرازيات ٤٨٠/٢، ٤٨١.

(٢) شرح التسهيل ٣٧٧/١.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب ١٩١.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٤/١.

(٥) أي: بلحاق التاء.

(٦) شرح الكافية للرضي ٨٦٨/٢.

(٧) ينظر: الأصول ٩٧/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٢/٣، والتنزيل والتكميل ٢٩٣/٤، والمغني ٣٦٠/٣،

(٨) شرح الكتاب ٢٢/٣.

(٩) التنزيل والتكميل ٢٩٣/٤.

(١٠) شرح الكافية للرضي ٨٦٨/٢.

(١١) التنزيل والتكميل ٢٩٣/٤.

(١٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٢١/٤، والتنزيل والتكميل ٢٩٣/٤، والمغني ٣٦٠/٣، والهمع ١٢٤/٢.

(١٣) الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٤/١.

قال الباقولي: «الواو في قولك: قمْتُ وزيداً، وقولك: ما صنعتُ وأباك؛ هي التي جاءت وعدَّت "صنعتُ" و "قمْتُ" إلى المنصوب، كما عدَّت "الباء" مررت إلى زيد، وعدَّت "إلا" قام القوم، إلى الاسم الذي بعده، وإذا كان كذلك فقول أبي إسحاق إنَّ قولهم: ما صنعتُ وأباك منصوب بفعل مضمر على تقدير: ما صنعتُ وأباك؛ قول فاسد؛ لأنَّ انتصاب الاسم إذا أمكن حمله على الظاهر لا يحمل على المضمر، وقول الأخفش: إنَّ انتصاب الاسم إنَّما هو بحذف "مع" وإقامة الواو مقامه؛ باطل بقوله: كل رجل وضيعته، وأنت أعلم ومالك، فإنَّ هذه كلها وما شابهها "الواو" فيها بمعنى "مع" والاسم غير منصوب، فثبت قول سيبويه؛ وأنَّ الاسم منصوب بالفعل الواقع قبله بتقوية الواو»^(٤).

اختلف النحاة في عامل النصب في المفعول معه على خمسة أقوال:

القول الأوَّل: أنَّ العامل في المفعول معه هو الفعل الذي قبله بتوسُّط الواو؛ لأنَّ الفعل قوِّي بالواو فتعدَّى إلى الاسم فنصبه، وهذا مذهب سيبويه^(٥)، وجمهور النحاة^(٦).

القول الثاني: أنَّه ينتصب انتصاب الظرف؛ لأنَّ

القول الرابع: أنَّ "لات" تعمل عمل "إنَّ" فتتصب الاسم وترفع الخبر، وهذا الرأي منسوب إلى الأخفش^(١).

ومن خلال دراسة هذه المسألة يظهر جلياً أنَّ القول الثاني في المسألة؛ هو رأي الأخفش الذي أشار إليه الباقولي بقوله: «وزعم الأخفش أنَّ "حين" هاهنا ينتصب بمضمر، وليس على ما قال دليل»^(٢).

وما ذهب إليه الأخفش واختاره أبو حيان من كونها غير عاملة محكوم عليه بالضعف؛ لأنَّ وجوب حذف الفعل الناصب، أو خبر المبتدأ له مواضع متعينة بإجماع النحويين ليس منها ذلك.

والذي يظهر لي أنَّ إعمالها عمل ليس هو الكثير المشهور، وهو ما عليه سيبويه والجمهور؛ ويرجَّحه دخول تاء التانيث عليها؛ والتاء من خواصَّ الأفعال^(٣).

أمَّا بقية الآراء فلم يشر إليها الباقولي في كلامه، وقد ظهر من خلال الدراسة للمسألة أنَّ للأخفش فيها ثلاثة أقوال. وبالله التوفيق.

المبحث الرابع: عامل النصب في المفعول معه.

(٤) شرح اللمع ٤٥٧/١، ٤٥٨.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٩٧/١.

(٦) ينظر: الأصول ٢٠٩/١، والإنصاف ٢٤٨/١، وشرح الكافية للرضي ٦١٩/٢، ووالفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ٤٧٨/٢.

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢٩٣/٤، والجنى الداني ٤٨٨، والمغني ٣٦١/٣.

(٢) شرح اللمع ٣٦٤/١، ٣٦٥.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٤/١.

والايس الخشبة، وهذا منسوب إلى الزّجاج^(٤).
 القول الرابع: أنّ المفعول معه منصوب على
 الخلاف، وهو مذهب بعض الكوفيين^(٥).
 القول الخامس: أنّ العامل في المفعول معه هو
 الواو، وهذا مذهب الجرجاني^(٦).
 وعند مناقشة هذه الأقوال نجد أنّ الباقلوي لم
 يرتض قول الزجاج وبين فساد قائلاً: «فقول أبي
 إسحاق إنّ قولهم: ما صنعت وأباك منصوب بفعل
 مضمر على تقدير: ما صنعت ولا بست أباك؛ قول
 فاسد؛ لأنّ انتصاب الاسم إذا أمكن حمله على
 الظاهر لا يحمل على المضمر»^(٧).
 وبين ابن مالك أيضاً فساد قول الزجاج؛ فقال:
 «ومما يبين فساد تقدير الزّجاج أنّه إمّا أن يُقصد
 تشريك صنعت ولا بست في الاستفهام، وإمّا ألا
 يقصده، فإن قصده لم يصح؛ لأنّ شرط صحة
 عطف الفعل على الفعل بعد اسم الاستفهام جواز
 الاستغناء بالتّاني عن الأوّل، والأمر بخلاف ذلك في
 التقدير المذكور؛ إذ لا معنى لقول القائل ما لا بست
 أباك، وإن لم يقصد التشريك لم يصح أيضاً؛ إذ لا
 يُعطف جملة خبرية على جملة استفهامية مع

الواو واقعة موقع "مع" وهذا مذهب الأخفش^(١).
 ونسبه أبو حيّان إلى معظم الكوفيين والأخفش^(٢).
 وبين ابن جنّي رأي الأخفش ووضحه بقوله: «وعلى
 أنّ أبا الحسن قد كان يذهب في المفعول معه إلى أن
 انتصابه انتصاب الظرف، قال: وذلك أنّ الواو في
 قولك: قمتُ وزيداً، إنّما هي واقعة موقع "مع"،
 فكأنّك قلت: قمت مع زيد، فلما حذفت "مع"، وقد
 كانت منتصبة على الظرف، ثم أقيمت الواو مقامها
 انتصب "زيد" بعدها على معنى انتصاب "مع" الواقعة
 الواو موقعها؛ وإذا كان ذلك كذلك، وقد كانت "مع"
 منصوبة بنفس "قمت" بلا واسطة، فكذلك يكون
 انتصاب "زيد" بعد الواو المقامة مقامها جارياً مجرى
 انتصاب الظروف، والظروف مما يتناولها "قمت" بلا
 واسطة حرف، فكأنّ الواو الآن على مذهب أبي
 الحسن ليست موصلة لـ "قمت" إلى "زيد"، كما يقول
 كافة أصحابنا، وإنّما هي مصلحة لـ "زيد" أن ينتصب
 بتوسطها انتصاب الظرف، وليست موصلة للفعل
 إلى ما بعده إيصال حروف الجر الأفعال قبلها إلى
 الأسماء بعدها، فلذلك لم يُجرّ بالواو في المفعول
 معه»^(٣).

القول الثالث: أنّ المفعول معه منصوب بفعل
 محذوف، ففي قولهم: استوى الماء والخشبة، التقدير:

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/٤٨، والتبيين ٣٧٩، وشرح الكافية للرضي
 ٢/٦٢٠، ووالفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ٢/٤٧٨.

(٥) ينظر: الإنصاف ٢/٤٨، والتبيين ٣٧٩، وشرح الكافية للرضي
 ٢/٦٢٠، ووالفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ٢/٤٧٨، والتذييل
 والتكميل ١٠٦/٨.

(٦) ينظر: الجمل ٧٦، والفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ٢/٤٧٨.
 وينظر: الإنصاف ٢/٤٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٦٢٠.

(٧) شرح اللع ١/٤٥٧، ٤٥٨.

(١) ينظر: الإنصاف ٢/٤٨، والتبيين ٣٧٩، وشرح الكافية للرضي
 ٢/٦٢٠، ووالفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ٢/٤٧٨.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/١٢٨، وينظر: التذييل والتكميل
 ١٠٦/٨.

(٣) سر صناعة الإعراب ١/١٢٨.

لأنّ قولك: استوى الماء والخشبة، وسرث والنيل، وكنث وزيداً كالأخوين، ليست أسماء فيها ظروفاً فلا تنتصب انتصابها»^(٥).

ولم يرتضه الرضي وعلل ذلك بكلام مشابه لما قاله الباقولي، قال: «ولو كان كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى "مع" مطّرداً نحو: كل رجل وضيعته»^(٦).

وأبطل أبو حيّان رأي الأخفش أيضاً، فقال: «وهذا المذهب باطل؛ إذ لو كان انتصاب هذا الاسم على الظرف لكان إذا أضرمت يتعدى إليه الفعل بوساطة في، وأنت لاتأتي به إلا منفصلاً، نحو قوله: تكون وإياها بها مثلاً بعدي^(٧) ولم يقل: تكون فيها»^(٨).

ولم يشر الباقولي إلى رأي الكوفيين، وهو النصب بالخلاف، لكنّ هذا الرأي أبطله ابن مالك أيضاً^(٩)، ولم يرتضه أبو حيّان وبين أنّ الخلاف معنى من المعاني، ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ، وأيضاً لو كان الخلاف ناصباً لقل: ما قام زيدٌ لكنّ عمراً، ويقوم زيدٌ لا عمراً، ولا يقال، بل يرفع العرب عمراً في المسألتين^(١٠).

استقلال كل واحدة منهما، فألايجوز ذلك مع الاستقلال كما في المثال المذكور أحقّ وأولى»^(١).

وأبطل أبوحيّان رأي الزجاج من عدة أوجه، فقال: «وما ذهب إليه باطل؛ لأنّ في نصب الاسم بفعل مضمر إحالة لباب المفعول معه؛ إذ يصير منصوباً على أنّه مفعول به لا مفعول معه. وأيضاً فقد بيّنا أنّ توسّط الواو في العطف لا يمنع عمل العامل، فكذلك في هذا. وأيضاً فإذا كان الفعل يطلب المفعول على معنى يقتضي توسّط حرف بينهما عمل فيه مع توسّطه، ألا ترى أنّك تقول: ما ضربتُ إلا زيداً، فتتصب زيداً بتوسّط إلا، ولم تُبال بهذا الفصل؛ لأنّ المعنى يقتضيه، وكذلك الفصل بـ "إما" نحو: ضربتُ إما زيداً وإما عمراً»^(٢).

وتعقّب الباقولي رأي الأخفش وأبطله، فقال: «وقول الأخفش: إنّ انتصاب الاسم إنّما هو بحذف "مع" وإقامة الواو مقامه؛ باطل بقوله: كل رجل وضيعته، وأنت أعلم ومالك، فإنّ هذه كلها وما شابهها "الواو" فيها بمعنى "مع" والاسم غير منصوب»^(٣).

وضعّفه أبو البركات الأنباري^(٤)، وابن يعيش، الذي علل ذلك بقوله: «وأما ما ذهب إليه أبو الحسن من أنّ ما بعد الواو منتصبٌ على الظرف فضيعٌ؛

(٥) شرح المفصل ١١٩/٢ .

(٦) شرح الكافية ٦٢١/٢ .

(٧) عجز بيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي، وصدره: فآليت لا أنفك أخذو قصيدةً ينظر: شرح أشعار الهذليين ٢١٩/١، وشرح التسهيل ١٥٠/١، والتذييل والتكميل ٢٢٦/٢ .

(٨) التذييل والتكميل ١٠٧/٨ .

(٩) شرح التسهيل ٢٥٠/٢ .

(١٠) التذييل والتكميل ١٠٧/٨ .

(١) شرح التسهيل ٢٤٩/٢ .

(٢) التذييل والتكميل ١٠٣/٨ .

(٣) شرح اللمع ٤٥٧/١، ٤٥٨ .

(٤) ينظر: الإنصاف ٢٤٩/١ .

ولم يشير الباقلوي أيضاً إلى رأي الجرجاني، لكن ابن مالك أبطله من ثلاثة أوجه؛ هي^(١):

أحدها: أنّها لو كان النَّصب بها نفسها لم يشترط في وجوده وجود فعل قبلها أو معنى فعل، كما لا يشترط في غيرها من النَّواصب، ولجاز أن يقال: كل رجل وضيعته، بالنصب، كما يقال: عندي كل رجل وضيعته.

الثاني: أن الحكم بكون الواو ناصبة حكم بما لا نظير له؛ إذ ليس في الكلام حرف ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل كإن وأخواتها، أو يشبه ما يشبه الفعل كلا المشبهة بإن، والواو المرادفة "مع" لا تشبه الفعل ولا ما أشبه الفعل، فلا يصح جعلها ناصبة للاسم.

الثالث: أنّها لو كانت هي النَّاصبة لوجب اتصال الضمير إذا وقع مفعولاً معه، ويعدّ من الضرورات قول الشاعر:

فأليت لا أنفكُ أحذو قصيدة

تكونُ وإياها بها مثلاً بعدي
ولا خلاف في وجوب الانفصال في مثل هذا، فعلم بذلك أنّ الواو غير عاملة؛ إذ ليس في الكلام ضمير نصب يجب انفصاله مع مباشرة النَّاصب.

وقال البعلي: «وأما مذهب المصنف رحمه الله تعالى فضعيفٌ جدّاً»^(٢).

والرأي الراجح في هذه المسألة؛ هو القول الأول، وهو ما رجّحه الباقلوي بعد أن فند الأقوال السابقة، ثم قال: «فتثبت قول سيبويه؛ وأنّ الاسم منصوب بالفعل الواقع قبله بتقوية الواو، وإنّما نُصب الاسم في قولك: قمتُ وزيداً ولم يرفع بالحمل على التاء؛ لأنّ التاء فاعل وقد جرى من الفعل مجرى أحد أجزائه فلم يحسن العطف عليه، كما لا يحسن العطف على نفس الفعل؛ ولأنّ لو عطف على الأول بالواو لم يفهم منه من معنى المصاحبة ما فهم منه الآن؛ لأنّ الواو للشركة والجمع دون القران، فقولك: قمتُ وزيداً يراد منه المصاحبة والقران، وكذلك: جاء البرد والطيلسة، يراد القران والمصاحبة دون محضية الجمع، وقولهم: استوى الماء والخشبة يراد منهما تساويهما دون الجمع والشركة المجردة من القران، وكذلك: مازلت أسير والنيل على هذا»^(٣).

وهو الرأي الذي رجّحه ابن مالك، فقال: «وإذا بطلت الأقوال الثلاثة تعيّن الحكم بالقول الأول؛ وهو قول سيبويه وأكثر البصريين»^(٤).
وقال ابن يعيش: «والصّواب ما ذهب إليه سيبويه»^(٥). وبالله التوفيق.

المبحث الخامس: العطف على معمولي عاملين.

(٣) شرح اللمع ٤٥٨/١.

(٤) شرح التسهيل ٢٥٠/٢.

(٥) شرح المفصل ١١٩/٢.

(١) شرح التسهيل ٢٥٠/٢.

(٢) الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ٤٧٩/٢.

كالمنصوبين أو المرفوعين على معمولي عاملين مختلفين، نحو: إنَّ زيدا ضرب عمراً وبكراً خالداً، فهذا عطف متقّي الإعراب على معمولي عاملين مختلفين.

وقولك: إنَّ زيدا ضرب غلامه وبكراً أخوه؛ عطف مختلّي الإعراب.

ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما، فهذا القول منهم على حذف المضاف.

وذكر ابن عصفور الأمثلة وفصل فيها، فقال: «ويجوز أن تعطف بحرف العطف اسماً فصاعداً على اسم مثله فصاعداً، فنقول: ضرب زيد عمراً وبكراً خالداً، فتعطف بالواو بكراً وخالداً على زيد وعمرو. وتقول: ظنَّ زيد عمراً منطلقاً وبكراً جعفرأً مقيماً، فتعطف بالواو بكراً وجعفرأً ومقيماً على زيد وعمرو ومنطلق، وتقول: علّم عبدالله بشراً أخاك منطلقاً وزيداً عمراً بكراً ضاحكاً، فتعطف بالواو زيداً وعمراً وبكراً وضاحكاً على عبدالله وبشر وأخيك ومنطلق. وكل ذلك جائز ما لم يؤدّ إلى العطف على عاملين»^(٣).

وقد اختلف النحاة في هذه المسألة على خمسة أقوال، هي:

القول الأول: المنع مطلقاً، وهو قول سيبويه^(٤)، والمبرد^(٥)، وابن السراج^(١)، ونسب إلى الأخفش^(٢)،

قال الباقولي: «فأمّا قولهم: ليس زيد بقائم ولا قاعد عمرو إنّما لم يجز بالجر لأنك تجر قاعداً بالعطف على قائم، وترفع عمراً بالعطف على زيد؛ فيكون ذلك عطفأً على عاملين، أحدهما: ليس، والآخر: الباء، وسيبويه منع من ذلك، وأجازه الأخفش، وقال: لو قلت مررت بزید في الدار والقصر عمرو جاز أن تعطف القصر على المجرور بفي وتعطف عمراً على المجرور بالباء وأخذ يحتج لذلك بأشياء... والأمر بخلاف ما زعم أبو الحسن، وذلك لأنّه لو جاز العطف على عاملين لجاز العطف على عشرة عوامل، ولو جاز ذلك لجاز على مائتين وأكثر من ذلك، وهذا بين الفساد؛ لأنّ حرف العطف قائم مقام العامل فيقوم مقام عامل واحد ولا يبلغ من قوته أن يقوم مقام عاملين، فأمّا ما احتج به من الآي والأبيات فإنما جاز إضمار أحد العاملين فيها لجري ذكرها، والشيء إذا جرى ذكره جاز إضماره ضرورة تصحيح اللفظ والكلام»^(١).

يجدر بنا قبل البدء في عرض أقوال العلماء في المسألة أن نعرض لمعناها، وأمثلتها؛ فمعنى قولهم: العطف على عاملين، كما وضّحه الرضي^(٢)، أي: أن تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الإعراب؛ كالمنصوب والمرفوع، أو متقّين

(٣) شرح الجمل ٢٥٥/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٦٠/١، ٦١.

(٥) ينظر: المقتضب ١٩٥/٤.

(١) شرح اللع ٣٦٥/١ - ٣٦٧.

(٢) ينظر: شرح الكافية ١٠٣٣/٢، ١٠٣٤.

وصححه ابن مالك^(٣).

وحجتهم في ذلك: أنَّ حرف العطف ضعيفٌ فلا يقوى أن ينوبَ منابَ عاملين، ويدلُّ في حالٍ واحدةٍ على أزيدَ من معنًى واحدٍ، وحرفٌ واحدٌ لا يدلُّ في حالٍ واحدةٍ على أزيدَ من معنًى واحدٍ. وأيضاً فيكون نائباً عن حرفِ الجرِّ إذ ذاك، وحرفُ الجرِّ مع قُوَّته في الإيصال لا يُوصل عاملين، فحرفُ العطفِ أولى ألاَّ يُوصل.^(٤)

وقال ابن السراج: «فالعطف على عاملين خطأ في القياس، غير مسموع من العرب، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة وأكثر من ذلك»^(٥).

وهذا القول ذهب إليه الباقلوي فقال: «والأمر بخلاف ما زعم أبو الحسن، وذلك لأنَّه لو جاز العطف على عاملين لجاز العطف على عشرة عوامل، ولو جاز ذلك لجاز على مائتين وأكثر من ذلك، وهذا بين الفساد؛ لأنَّ حرف العطف قائم مقام العامل فيقوم مقام عامل واحد ولا يبلغ من قوته أن يقوم مقام عاملين»^(٦).

القول الثاني: الجواز مطلقاً، وهو مذهب الأخفش^(٧).

القول الثالث: لا بدَّ في العطف على عاملين من أن يكون أحدهما جازاً، وإذا كان أحدهما مجروراً وتقدّم المجرورُ المعطوف؛ فالمشهور عن الأخفش الجواز^(٨)، وهو مذهب الكسائي^(٩)، والفراء^(١٠)، والزجاج^(١١)، وتبعهم أبو جعفر بن مضاء، وأبو بكر بن طلحة^(١٢). قال أبو حيان: «فعلى المشهور من مذهب الأخفش ومن تبعه يجوز ذلك، وسواء أكان المجرور متقدماً في المعطوف عليه، نحو: إنَّ في الدار زيداً والحجرة عمراً، أم متأخراً، نحو: إنَّ زيداً في الدار والحجرة عمراً»^(١٣).

ورأي الأخفش هذا هو ما نصَّ عليه الباقلوي واستدلَّ له، فقال: «فأما قولهم: ليس زيد بقائم ولا قاعدٍ عمرو إنّما لم يجز بالجرِّ لأنَّك تجر قاعداً بالعطف على قائم، وترفع عمراً بالعطف على زيد؛ فيكون ذلك عطفاً على عاملين، أحدهما: ليس، والآخر: الباء، وسيبويه منع من ذلك، وأجازه الأخفش، وقال: لو قلت مررت بزيد في الدار والقصر عمرو جاز أن تعطف القصر على المجرور

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٣، وشرح الكافية للرضي ١٠٣٨/٢، والتذليل والتكميل ١٧٨/١٣.

(٨) ينظر: التذليل والتكميل ١٧٨/١٣.

(٩) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٤٠/٤.

(١٠) ينظر: معاني القرآن ١٩٦/١، و٤٥/٣.

(١١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٣١/٤.

(١٢) ينظر: التذليل والتكميل ١٧٨/١٣.

(١٣) التذليل والتكميل ١٧٩/١٣.

=

(١) الأصول ٦٩/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ١٩٥/٤، والأصول ٦٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٣، وشرح التسهيل ٣٧٨/٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٨/٣. وينظر: التذليل والتكميل ١٧٨/١٣.

(٤) ينظر: التذليل والتكميل ١٧٩/١٣، ١٨٠.

(٥) الأصول ٧٥/٢.

(٦) شرح اللع ٣٦٥/١ - ٣٦٧.

بفي وتعطف عمراً على المجرور بالباء وأخذ يحتج لذلك بأشياء»^(١).

وحجة المجوزين السماع، من ذلك ما يأتي:

١- قال تعالى: {إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ} ^(٢) وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ^(٣) وَأَخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفَ الرِّيحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ^(٤).

في قراءة حمزة والكسائي ^(٥) بكسر "آيات"، فنابت الواو من "تصريف" مناب "في" ومناب "إن"، كأنه قال: وإن في تصريف الرياح آيات ^(٦).

٢- وقوله تعالى: {وَأَنَّا أَوْيَاكُمُ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ} ^(٧). ووجه الدليل من هذا أن "في ضلال" معطوف على "لعللى هدى" فيجب لذلك أن يشركه في إن واللام.

٣- وقال الشاعر:

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ
بَكْفٍ بِالْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِأَتَيْكَ مِنْهِيهَا

ولا قاصر عنك مأمورها ^(٨).
فجر "قاصراً" بالعطف على "أتيك" ورفع
"مأمورها" بالعطف على "منهيا" والعاملان
"الباء" و"ليس" ^(٩).

٤- وقال الفرزدق:

وَبَاشَرَ رَاعِيهَا الصَّلَا بِلَبَانِهِ

وَكَفَّيْهِ حَرَّ النَّارِ مَا يَتَحَرَّفُ ^(١٠)

فجر "كفيه" عطفاً على المجرور بالباء، ونصب
"حر النار" عطفاً على المنصوب بـ "بأشَرَ"، فهما
عاملان مختلفان ^(١١).

قال عن هذه الشواهد أبو حيّان: «ومن أجاز
ذلك مطلقاً قاس غير ما فيه جار على ما فيه جار.
وتأول من منع هذا السماع على أنه مما حُذِفَ منه
الجار لدلالة ما قبله عليه» ^(١٢).

ولم يرتض الباقولي هذه الشواهد، فقال: «فأما ما
احتج به من الآي والأبيات فإنما جاز إضمار أحد
العاملين فيها لجري ذكرها، والشيء إذا جرى ذكره
جاز إضماره ضرورة تصحيح اللفظ والكلام» ^(١٣). ثم
فصل القول في تلك الشواهد، وخرجها بما يتناسب

(٦) البيتان من المتقارب، وهما للأعور الشنّي، ينظر: الكتاب ٦٤/١،
والمقتضب ٤/١٩٦، ٢٠٠، والأصول ٦٩، والتبصرة والتذكرة
١٩٦/١، والتذييل والتكميل ١٨٣/١٣.

(٧) ينظر: شرح اللمع ٣٦٦/١.

(٨) البيت من الطويل، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/١،
والتذييل والتكميل ١٨١/١٣.

(٩) شرح اللمع ٣٦٧/١.

(١٠) ينظر: التذييل والتكميل ١٨١/١٣.

(١١) شرح اللمع ٣٦٥/١ - ٣٦٧.

(١) شرح اللمع ٣٦٥/١ - ٣٦٧.

(٢) سورة الجاثية، الآيات ٣-٥.

(٣) ينظر: السبعة ٥٩٤، وقرأ بقية السبعة بالرفع فيهما.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة ١٤٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٥٦،
والتذييل والتكميل ١٨١/١٣.

(٥) سورة سبأ، الآية ٢٤.

مع قول الجمهور بالمنع.

فخرَج الآية الأولى على أَنَّ التقدير في قوله: "واختلاف الليل" وفي اختلاف الليل، وأضرَم "في" لأنَّ قوله "وفي خلقكم" دلَّ على ذلك^(١).

ونقل الباقرلي رأي المبرد^(٢) في تخريج الآية، فقال: «وزعم محمد بن يزيد المبرد أَنَّ الآية محمولة على التكرار، وتقديره: "وفي خلقكم و مايبث من دابة واختلاف الليل والنهار" فهو عطف على السماوات، ولو ذكر هكذا علم منه ما يعلم منها الآن، إلا أنَّه ذكر آيات تكراراً وتأكيذاً للآيات المذكورة قبل في قوله: "إِنَّ في السماوات والأرض لآيات"»^(٣).

وكلام المبرد غير مقبول منه في توجيهه للآية؛ إذ فيه جراءة على القراءة والقراء، قال: «وقد قرأ بعض القراء . وليس بجائز عندنا . "واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات" فجعل "آيات" في موضع نصب وخفضها لتاء الجمع فحملها على "إِنَّ" وعطفها بالواو وعطف اختلافاً على "في" ولا أرى ذا في القرآن جائزاً؛ لأنَّه ليس بموضع ضرورة»^(٤).

وأشار الصيمري إلى أَنَّ سبب رد المبرد للقراءة، ورفع "الآيات" في الآيتين الأخيرتين؛ ليخلص من العطف على عاملين فألْزِمَ مثل ما فرَّ منه؛ وذلك أنَّه

جر "واختلاف" بالعطف على ما عملت فيه "في" ورفع "الآيات" بالابتداء عطفاً على موضع "إِنَّ" كما تقول: إِنَّ زَيْداً في الدار والقصرُ عمرو، وهذا عطفٌ على عاملين أيضاً، وهما: "في" وموضع إِنَّ الذي هو ابتداء^(٥).

وخرَج الآية الثانية على أَنَّ التقدير في قوله: "أو في ضلال" أو لفي ضلال فأضرَم اللام لجري ذكره على أَنَّ اللام ليست بعامله في اللفظ، وكلامنا في اللفظ لا في المعنى^(٦).

وخرَج بيت الأعور الشَّني على أَنَّ الرواية بالنصب بالحمل على موضع "بَاتِيكَ" المنصوب بـ "ليس"، فهو عطف على "ليس" فحسب، وروي بالرفع على الانتناف، فأما الجر فزعم أنه تصور قوله "مأمورها" كأنَّه من المنهي، فهو كقولهم: ليس زيد بقائم ولا قاعد أبوه، فكان كأنَّه قال: و لا قاصر عنك مأمور منهيها فجاء مأمورها، ولم يقل مأموره^(٧).

وخرَج بيت الفرزدق على أنَّه أضرَم الباء فيه لجري ذكره^(٨). فالأصل: بكفيه حرَّ النَّار، فنابت الواو مناب بأشَرَّ خاصة، فحُذِفَت الباء ولم ينب منابها حرف العطف^(٩).

(٥) ينظر: التبصرة والتنكرة ١٤٦/١ .

(٦) شرح اللمع ٣٦٧/١ ، ٣٦٨ .

(٧) شرح اللمع ٣٦٨/١ .

(٨) شرح اللمع ٣٦٨/١/١ .

(٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/١ .

(١) ينظر: شرح اللمع ٣٦٧/١ .

(٢) ينظر: المقتضب ١٩٥/٤ ، والكامل ٣٧٥/١ ، و ١٠٠٢/٢ .

(٣) شرح اللمع ٣٦٥/١ - ٣٦٧ .

(٤) الكامل ٣٧٥/١ ، ٣٧٦ .

القول بالجواز مطلقاً، والقول بالمنع مطلقاً، والتفصيل بين أن يكون أحد العاملين جازاً فيجوز، أو ليس بجازٍ فيمتنع، وإذا كان جازاً فمذهبان: أحدهما: إن تقدّم المجرورُ المعطوفَ جاز، وإلا امتنع. والثاني: إن تقدّم المجرورُ في المتعاطفين جاز وإلا فلا^(٥).
والرأي الراجح في نظري جواز العطف على معمولي عاملين؛ لكثرة الشواهد الدالة على ذلك، وبالله التوفيق.

المبحث السادس: تقديم الحال على العامل فيها إذا كان ظرفاً.

قال الباقولي: «إذا كان العامل متصرفاً جاز التصرف في الحال بالتقديم على صاحبها وعلى عاملها ؛ لا خلاف في ذلك، فأما إذا لم يكن العامل متصرفاً فإنه لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها، كقولك: هذا زيد قائماً، يجوز قائماً هذا زيد، ويجوز هذا قائماً زيد، وأبو الحسن يجيز في قوله تعالى: {وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا}^(٦) فيمن قرأ بالنصب^(٧) أن تكون حالاً من الضمير في الظرف، وهو قوله: " لذكورنا " على تقدير: ما في بطون هذه الأنعام ثابتة هي لذكورنا

ثم ختم الباقولي كلامه بقوله: «وفي المسألة طول، وفيما ذكرت لك كفاية»^(١).

القول الرابع: فصل قومٍ بين أن يتقدّم المجرور في المتعاطفين معاً، فيجوز، نحو: إنَّ في الدار زيداً والقصرِ عمراً، أو لا؛ فيمتنع، نحو: إنَّ زيداً في الدار والحجرةِ عمراً، ونسب هذا لأبي الحجاج الأعم الشنتمري^(٢)، وأجاز ذلك لتساوي الجملتين، وأنه لم يأت مسموعاً غير هذا^(٣).

القول الخامس: أنَّ العطف على عاملين إنَّما يكون فيما كان العاملان فيه من العوامل اللفظية المؤثرة لفظاً ومعنى، فإن انخرم شرطٌ من هذه لم تكن من بابها وهي جائزة، فإن كان العاملان ابتداءيين أو أحدهما فيجوز مطلقاً، كقولك: زيدٌ في الدار والحجرة عمرو، لما لم يكن الابتداء لفظياً كان كأنه ليس موجوداً، فكانت الواو نائبةً عن عاملٍ واحدٍ.

وكذلك إذا كان العامل لفظياً لا معنوياً، كالبناء الداخلة في خبر "ليس" و "ما" و "من" في النفي، مثلاً "من" في النفي ما شربَ من عسلٍ زيدٌ ولا لبنٍ عمرو، وما شربَ زيدٌ من عسلٍ ولا لبنٍ عمرو، ونحوه، فلا يكون من العطف^(٤).

وقد لخص أبو حيَّان الأقوال في المسألة وتفرعاتها، فقال: «فتحصّل في هذه المسألة مذاهب:

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١٧٨/١٣ .

(٦) سورة الأنعام، آية ١٣٩ .

(٧) نسبت هذه القراءة إلى ابن عباس وابن جبير وقتادة والأعرج، ينظر: المحتسب ٢٣٢/٢ ، وشواذ القراءات للكرماني ١٧٩ ، والدر المصون ١٨٤/٥ . وبدون نسبة في: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٤١ . وقراءة الجمهور: (خالصة).

(١) شرح اللمع ١/ ٣٦٨ .

(٢) ينظر: تحصيل عين الذهب ٩٠ ، وشرح الكافية للرضي ١٠٣٨/٢ .

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١٧٨/١٣ .

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١٨٧/١٣ .

ونحن لا نجيز شيئاً من ذلك لقلة تصرف العامل»^(٧).

ولم يرتضه من قبل ابن السّراج، فقال: «فإن كان العامل معنى لم يجز تقديم الحال، تقول: زيد فيها قائماً، فالعامل في "قائم" معنى الفعل؛ لأنّ الفعل غير موجود، ولا يجوز أن تقول: قائماً زيد فيها، ولا زيد قائماً فيها»^(٨).

وقد استدلل الأَخفش ومَنْ معه بقراءة ابن عباس، وقتادة، والأعرج: بنصب (خالصة) من الآية السّابقة. وقد وجّه ابن جني هذه القراءة على وجهين^(٩):
الأول: أن يكون حالاً من الضمير في الظرف الجاري صلة على "ما"، كقولنا: الذي في الدار قائماً زيد.

وهذا التوجيه هو رأي البصريين، فتكون "خالصة" منصوبة على الحال، وصاحب الحال هو الضمير المستتر في شبه الجملة الواقعة صلة للموصول "في بطون الأنعام" والعامل في الحال معنى الفعل الموجود في الجار والمجرور، وتكون الحال غير متقدمة على عاملها^(١٠).

الثاني: أن يكون حالاً من "ما" على مذهب أبي الحسن في إجازته تقديم الحال على العامل فيها إذا كان معنوياً بعد أن يتقدّم صاحب الحال عليها،

خالصة، فالعامل في الحال هو الظرف عنده، وأجاز تقديم الحال عليه، فيجيز زيد قائماً في الدّار، ويجيز مررت جالساً بزيد في تقدير مررت بزيد جالساً، ونحن لا نجيز شيئاً من ذلك لقلة تصرف العامل، ونحمل نصب "خالصة" على الحال من الضمير من (ما) في قوله "في بطون هذه الأنعام" أي: وقالوا ما ثبت في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا»^(١١).

إذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجروراً، ففي جواز تقديم الحال عليه ثلاثة أقوال:
القول الأول: المنع، وهو مذهب البصريين^(١٢)، وما ورد به السماع من ذلك فإنّه يحفظ ولا يقاس عليه عندهم. وإلى هذا ذهب الباقولي^(١٣).
القول الثاني: الجواز، وهو مذهب الفراء^(١٤) والأخفش^(١٥)، وصححه ابن مالك^(١٦).

ولم يرتض الباقولي هذا الرأي وتعقّب الأخفش بقوله: «فالعامل في الحال هو الظرف عنده، وأجاز تقديم الحال عليه، فيجيز زيد قائماً في الدّار، ويجيز مررت جالساً بزيد في تقدير مررت بزيد جالساً،

(١) شرح اللمع ٤٦٦/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١٢٢/٢، والمقتضب ١٧٠/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٤/١، ٣٥٣، والتذييل والتكميل ١١٩/٩، والتصريح ٦٥٦/٢.

(٣) شرح اللمع ٤٦٦/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٣٥٨/١، و٤٢٥/٢، والتذييل والتكميل ١١٧/٩، والتصريح ٦٥٥/٢.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٥/١، والتذييل والتكميل ١١٧/٩، والتصريح ٦٥٥/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣٤٦/٢.

(٧) شرح اللمع ٤٦٦/٢.

(٨) الأصول ٢١٥/١.

(٩) ينظر: المحتسب ٢٣٣/١.

(١٠) ينظر: الدر المصون ١٨٣/٥.

لِلجَارِّ والمَجْرُور قبلها على أنها حال من الضمير الذي في الصلة، و"مطويات" معمول لـ "قبضته" على أنها حال من الضمير المستتر فيها، والتاء في "خالصة" للتأنيث باعتبار ما وقعت عليه "ما" من الأجنّة^(٧). وبالله التوفيق.

المبحث السابع: العامل في الصّفة.

قال الباقولي: «واختلفوا في العامل في الصّفة، فقال سيبويه: العامل في الصّفة هو العامل في الموصوف. وزعم الأخفش أنّ العامل في الصّفة كونه تابِعاً للموصوف»^(٨).

اختلف النّحاة في العامل في الصّفة على قولين: الأول: يرى سيبويه أنّ العامل في الصّفة هو العامل في الموصوف؛ إذ كانا كالاسم الواحد، قال: «هذا باب مَجْرَى النعت على المنعوت والشّريك على الشّريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك. فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبلُ، فصار النعتُ مجروراً مثل المنعوت؛ لأنّهما كالاسم الواحد»^(٩).

وهذا الرأي متفق عليه عند جمهور النّحاة^(١٠)

كقولنا: زيد قائماً في الدّار. وصاحب الحال وعاملها في الجار والمجرور المتأخر عنها "لذكورنا"^(١). واستدل الأخفش على مذهبه أيضاً بقراءة عيسى بن عمر وعاصم الجحدري: {قد فذ فمقد}^(٢) بنصب "مطويات" على أنّها حال توسّطت بين المخبر عنه والمخبر به.

واستدلوا أيضاً بقول الشّاعر:

رَهْطُ ابْنِ كَوْزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ

فيهم ورَهْطُ ربيعةَ بنِ حِذَارٍ^(٣).

فـ "محقبي أدراعهم" العامل فيه ما في قوله "فيهم" من معنى الفعل، وقد تقدّم عليه^(٤) وهذه الشواهد كلها تدل على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور.

ويرى الزمخشري أنّ "خالصة" مصدر مؤكّد، ولا يجوز أن يكون حالاً؛ لأنّ المجرور لا يتقدّم عليه^(٥) القول الثالث: الجواز إذا كانت الحال فيه من مضمر، نحو: أنت قائماً في الدار، والمنع إن كانت من ظاهر، وهو مذهب الكوفيين^(٦).

والراجح قول البصريين، وهو ما قرره الباقولي، ويكون البيت المتقدم ضرورة، و"خالصة" معمول

(١) ينظر: الدر المصون ١٨٣/٥ .

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤٤٠/٧ ، والدر المصون ٤٤٤/٩ .

(٣) البيت من الكامل، وهو للناطقة في ديوانه ٥٥، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٤/١ ، وشرح التسهيل ٢٩٣/٣ .

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٥/١ .

(٥) ينظر: الكشف ٦٨/٢ .

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٨٩/٩ ، والهمع ٢٤٠/٢ .

(٧) ينظر: التصريح ٦٥٧/٢ .

(٨) شرح اللمع ٥٤٥/٢ .

(٩) الكتاب ٤٢١/١ .

(١٠) ينظر: الكتاب ٤٢١/١ ، ٤٢٢ ، والمقتضب ٣١٥/٤ ، والحجة للقراء السبعة ٤٠/١ ، والمرتل ١١٥ ، وأسرار العربية ٥٥ ، ٢٠٥ ، وشرح الكافية للرضي ٩٦٣/٢ .

فإذا قال: جاءني زيد الطريف، كان العامل فيه "جاءني" وإذا قال: رأيت زيدا الطريف، كان العامل فيه "رأيت" وإذا قال: مررتُ بزيد الطريف، كان العامل فيه: الباء.

واحتج سيبويه على أن الصفة مع الموصوف كالاسم الواحد؛ ولذلك يعمل في الصفة ما عمل في الموصوف بقوله تعالى: {قُلْ إِنَّ أَلَمَوْتَ الَّذِي تَفَرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَقِيكُمْ} (١).

قال الباقرلي: «ويحتج بالآية؛ لأن الفاء دخلت لما جرى الموصول على اسم إن، فصار الموصول كأنه هو الاسم؛ لأن الصفة كالجزء من الموصوف، ولهذا يُعتبر فيه التعريف والتكثير كما يُعتبر في الموصوف، والجزاء صالح في الآية راداً على من اعتقد أن فراره من الموت ينجيه فقال: إنه لاق وإن فررتم، وهذا كما جاء:

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنِيَّةِ يَلْقَهَا

وَلَوْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلْمٍ (٢)

فالفاء هو على جهة الشرط والجزاء، وليس لك في الآية حجة يا أبا الحسن» (٣).

وأشار سيبويه لهذه القضية في كتابه وذكر هذا الشاهد القرآني، جاء في الكتاب: «وسألته عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لم جاز دخول الفاء هاهنا

والذي يأتيني بمنزلة عبدالله، وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبدالله فله درهمان؟ فقال: إنما يحسن في "الذي"؛ لأنه جعل الآخر جواباً للأول، وجعل الأول به يَجِبُ له الدرهمان، فدخلت الفاء هاهنا، كما دخلت في الجزاء إذا قال: إن يأتي فله درهمان، وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان، كما تقول: عبدالله له درهمان، غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان. فإذا قال: له درهمان، فقد يكون أن لا يوجب له ذلك الإتيان، فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك، فهذا جزاء وإن لم يجزم؛ لأنه صلة.... ومثل ذلك: {الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِيلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ} (٤) وقال تعالى جده: {قُلْ إِنَّ أَلَمَوْتَ الَّذِي تَفَرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَقِيكُمْ} (٥) ومثل ذلك: {إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ} (٦) «(٧).

الثاني: يرى الأخفش أن العامل في الصفة معنوي؛ فالاسم يرتفع لكونه صفة للمرفوع، وينتصب لكونه صفة للمنصوب، وينجر لكونه صفة للمجرور. فإذا قال: مررت برجل ضارب، فالجار لضارب كونه صفة لمجرور، وكذلك إن ارتفع أو انتصب. (٨)

(٤) سورة البقرة، الآية ٢٧٤.

(٥) سورة الجمعة، الآية ٨.

(٦) سورة البروج، الآية ١٠.

(٧) الكتاب ٣/ ١٠٢، ١٠٣.

(٨) ينظر: شرح اللمع ٥٤٥/٢، والحجة للقراء السبعة ٤٠/١، والمرتلج ١١٥، وأسرار العربية ٥٥، ٢٠٥، وشرح الكافية للرضي

(١) ينظر: الكتاب ٤٢١/١، ٤٢٢، والمقتضب ٣١٥/٤.

(٢) هذا بيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى، ينظر: شعر زهير صنعة الأعلام الشتري ٢٧.

(٣) شرح اللمع ٥٤٦/٢.

الموت صار كالجاء منه، وصار كأنه اسم إن فجاءت الفاء؛ لأن الاسم تضمن معنى الشرط والجزاء كأنه قال: إن الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم، هذا لا يجوز بته، لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، أما من جهة اللفظ فإن الجزء الذي هو الشرط لازم لترتيب الجزاء عليه، والوصف غير لازم للموصوف؛ لأن الاسم يجوز أن يوصف، ويجوز أن لا يوصف، فإذا لم يلزم الوصف الاسم لم يلزم إدخال الفاء في خبر الاسم؛ لأن وصفه بما يوجب إدخال الفاء غير لازم بخلاف الشرط.

وأما من جهة المعنى فإن ما كان شرطاً يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون، والموت لاق فرّوا أو لم يفروا، فإذا الفاء لم يلحق لمعنى الجزاء ولا لمعنى العطف فثبت أنها زائدة^(٥).

وقد عرض المفسرون للفاء في هذه الآية وأنها محتملة لوجهين:

أحدهما: أنها داخلة لما تضمنه الاسم من معنى الشرط، وحكم الموصوف بالموصول حكم الموصول في ذلك.

وثانيهما: أنها مزيدة محضة لا للتضمين المذكور.

وأفسد القائلون بهذا الوجه القول الأول بأمرين:

الأول: أن ذلك إنما يجوز إذا كان المبتدأ أو

اسم "إن" موصولاً، واسم "إن" هنا ليس بموصول، بل

وجاء في معاني القرآن عند الأخفش: «وأما قوله: {مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ} فإنه يجز؛ لأنه من صفة الله عز وجل. وقوله: "لِلَّهِ" جر باللام كما انجر "رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ" لأنه من صفة قوله "مخ"»^(١). ولعل رأي الأخفش قد فهم من هذا النص^(٢).

والباقولي ذكر رأي الأخفش، وساق الحجج التي احتج بها؛ وهي:

١. أن التبعية هي العاملة، وإن كانت معنوية؛ لأنها مؤثرة في هذا الباب؛ لأنه جاء في التوابع ما لا يلي العامل، وذلك نحو: أجمعين وأكتعين، فلا يجوز: جاءني أجمعون، فتوليه العامل، فلم أن إعرابه إنما هو لكونه تبعاً^(٣).

٢. أن الفاء زائدة في "فإنه ملاقيكم" من قوله تعالى: {قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ} و"الموت" اسم إن، و "الذي تفرون منه" صفة له، و"فإنه ملاقيكم" هو الخبر^(٤).

وفصل الباقولي في بيان زيادة الفاء في الآية من جهتين؛ لفظية ومعنوية؛ قال: «ولا أجعل الفاء غير زائدة احتجاجاً بأن الذي لما جرى وصفاً على

=

٩٦٣/٢ .

(١) معاني القرآن ١٦٠/١ .

(٢) ينظر: نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً ٧٤ .

(٣) ينظر: شرح اللمع ٥٤٥/٢ . و ينظر: الحجة للقراء السبعة ٤٠/١ ، ٤١ .

(٤) ينظر: شرح اللمع ٥٤٥/٢ ، ٥٤٦ .

(٥) ينظر: شرح اللمع ٥٤٥/٢ ، ٥٤٦ .

موصوفٌ بالموصول.

الثاني: أنّ الفرار من الموت لا يُنجي منه، فلم يُشبه الشرط الذي هو من شأنه الاحتمال.

إلا أنّ القائلين بالزيادة لم يسلموا بهذا، وردوا عليهم الأمرين بما يأتي:

الأمر الأول: أنّ الموصوف مع صفته كالشيء الواحد، ولأنّ "الذي" لا يكون إلا صفة، فإذا لم يُذكر الموصوف دخلت الفاء، والموصوف مراداً، فكذلك إذا صرّح بها.

الأمر الثاني: أنّ خلقاً كثيراً يظنون أنّ الفرار من أسباب الموت يُنجيهم إلى وقت آخر^(١).

ولم يرتض الباقولي كلام الأخفش وردّ هذه الحجج؛ إذ نصّ في رده على النقطة الأولى بقوله: «وأمّا أجمعون فإنّه لم يل العامل؛ لأنّهم لم يستعملوه، والقياس لا يمنع من ذلك، فهذا بمنزلة الأمثال التي تحكى ولا تغير من جهة السماع»^(٢).

وفي حديثه عن رأي سيبويه وتوجيهه للآية السابقة؛ رد صريح لكلام الأخفش عن الآية وأنّ الفاء فيها للزيادة، ولذا نجد أنّ الباقولي ختم كلامه عن ذلك بقوله: «وليس لك في الآية حجة يا أبا الحسن»^(٣).

ومجيء الفاء للزيادة في الآية هو رأي الفراء

أيضاً^(٤)، وذهب إليه أبو عثمان المازني فيما حكاه عنه أبو يعلى^(٥)، وأشار إلى هذا الرأي كثير من العلماء^(٦).

وعرض أبو علي الفارسي لرأي الأخفش هذا وما استدلل به من أدلة، والرد على كل دليل؛ ممّا يؤكد لنا تأثر الباقولي بكلام الفارسي والنقل عنه في بعض المواضع بدون تصريح، وأضاف الفارسي دليلاً ثالثاً جاء فيه: أنّك قد تجد من الصفات ما إعرابه يخالف الموصوف، نحو: يا زيدُ العاقلُ، فزيدُ مبني، وصفته مرتفعة ارتفاعاً صحيحاً، فلو كان العامل في الصفة العامل في الموصوف لم تختلف حركتهما، فكانت إحداهما إعراباً، والأخرى بناءً، وكان مجيء هذا في النداء دلالة على ما ذكرناه؛ من أنّ الصفة ليست بمعمول لما يعمل في الموصوف^(٧).

والحقّ أنّ جعل العامل معنوياً كما ذهب إليه الأخفش هو خلاف الظاهر؛ إذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة إلى العامل اللفظي كالشاذ والنادر، فلا يحمل عليه المتنازع فيه، وتقدير العامل خلاف الأصل أيضاً، فلا يصار إلى الأمر الخفي إذا أمكن العمل بالظاهر الجلي^(٨).

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٥٥/٣، ١٥٦. وينظر: البحر المحيط ١٧٣/١٠.

(٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٤٣/١.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٢٢٢/٢، والدر المصون ١٠/٣٢٩.

(٧) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٤٠/١، ٤١.

(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي ٩٦٣/٢.

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٢٢٢/٢، ١٢٢٣، والبحر المحيط ١٧٣/١٠، والدر المصون ٣٢٩/١٠، ٣٣٠.

(٢) شرح اللع ٥٤٧/٢.

(٣) شرح اللع ٥٤٦/٢.

الزاجح في المسألة:

صلة لأي»^(٢).

لا يجيز سيبويه في "الرجل" من "يا أيها الرجل" غير الرفع؛ جاء في الكتاب: «ف "أي" هاهنا فيما زعم الخليل رحمه الله كقولك: يا هذا، والرجل وصف له كما يكون وصفاً لهذا، وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أي ولا يا أيها وتسكت؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: يا رجل»^(٣).

ووقفت على نصوص أخرى لسيبويه عن هذا الأسلوب "يا أيها الرجل" قال في موضع: «وأما الألف والهاء اللتان لحقتا أي توكيداً، فكأنك كررت "يا" مرتين إذا قلت: يا أيها، وصار الاسم بينهما كما صار هو بين ها وذا، إذا قلت: ها هو ذا»^(٤).

وعلق أبو علي الفارسي على هذا الكلام شارحاً له، فقال: «ففي قوله هذا إشارة إلى أن المقصود بالنداء في هذا الكلام هو "الرجل" كما أن المقصود بالإشارة في قولهم: "ها هو ذا" الاسم المبهم دون المضمر، والمضمر قد اعترض بين حرف الإشارة والمشار إليه، كما أن المقصود بالنداء في المعنى من قولهم: يا أيها الرجل هو "الرجل" وإن كان النداء واقعاً في اللفظ على "أي" وصار "ها" دلالة على هذا المعنى، وعلى أن المنادى الأول لا يجوز الاختصار

مذهب سيبويه هو الزاجح في المسألة، وهو الأولى؛ فالمنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه؛ فإن المجيء في جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوباً إلى زيد مطلقاً، بل إلى زيد المقيد بقيد الظرافة، فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى، حتى صار التابع والمتبوع معاً كمفرد منسوب إليه، وكأن الثاني هو الأول في المعنى، . كان الأولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معاً تطبيقاً للفظ بالمعنى^(١).

المبحث الثامن: "أي" بين الصفة والموصول.

قال الباقولي: «واعلم أن كل اسم فيه الألف واللام لا يدخل عليه حرف النداء؛ لأن حرف النداء للتعريف والإشارة، والألف واللام للتعريف أيضاً فلا يجتمعان، فإذا أرادوا ذلك جاءوا بأي وجعل الاسم الذي فيه الألف واللام وصفاً لأي، كقولك: يا أيها الرجل، فيا حرف نداء، وأي منادى مبني على الضم، وها للتعبيه، والرجل صفة لأي، وقد اختلف الناس في هذه اللفظة من أوجه: الأول: أن مذهب سيبويه أن "أيأ" هنا موصوف، ومذهب أبي الحسن أن "أيأ" هنا موصول، وأن الرجل خبر مبتدأ مضمر، على تقدير: يا أيها هو الرجل، والجملة صلة لأي، وهذا خطأ؛ لأن هذا المضمر قط لم يظهر ها هنا فكيف يكون

(٢) شرح اللمع ٢/ ٦٢١، ٦٢٢.

(٣) الكتاب ١٨٨/٢.

(٤) الكتاب ١٩٧/٢.

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٩٦٣.

عليه»^(١).

وقال سيبويه في موضع آخر: «ولا يكون هذا في غير النداء؛ لأنهم جعلوا "ها" تنبيهاً فيها بمنزلة "يا"، وأكدوا التنبيه بـ "ها" حين جعلوا "يا" مع "ها"، فمن ثَمَّ لم يجز لهم أن يسكتوا على أيّ، ولزمه التفسير»^(٢).

وعلق الفارسي على هذا الكلام قائلاً: «يقول: لمّا كان "ها" بمنزلة "يا" وكنت إذا كرّرت "يا" لم يجز أن تسكت عليه حتّى تضمّ إليه المُنبّه به، كذلك لم يجز أن تسكت على "ها" ولا تذكر قولك: الرجل إذ كان "ها" بمنزلة "يا"»^(٣).

وبين الفارسي مراد سيبويه بقوله: «(فمن ثَمَّ) في النصّ السابق، بأنّ المعنى: أي: من حيث ألزموا "ها" فصار كاستئناف نداء»^(٤).

ويرى الأخفش أنّ "أي" من قولك: يا أيها الرجل موصولة، والمرفوع بعدها خبرٌ مبتدأ محذوف، والجملة صلة أيّ^(٥)، وإنّما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى، ولا سيّما إذا زيدَ عليه كلمتان، أعني: أيّها^(٦).

قال الرضي: «ويصحّ تقوية مذهبه بكثرة وقوع "أي" موصولةً في غير هذا الموضع، وندور كونها موصوفةً»^(٧).

ولم يرتض الباقرلي رأي الأخفش وخطأه بقوله: «وهذا خطأ؛ لأنّ هذا المضمّر قط لم يظهر ها هنا فكيف يكون صلة لأيّ»^(٨).

ولم يرتض كثير من العلماء هذا الرأي من الأخفش، وكثرت الردود عليه، وبيانها فيما يأتي:

١. لا يجوز أن تكون "أي" في النداء موصولة؛ إذ لا يوجد في جميع هذه الأسماء الموصولة شيئاً يلزمه ضربٌ واحدٌ من الصّلات لا يتعدّى به غيره، ولا يوصل بسواه، بل كلّ واحدٍ منهما يُوصل بكلّ واحدٍ من الفعل والفاعل، والظرف المُقام مُقامه، والمبتدأ والخبر، والشرط والجزاء، فلو كانت "أي" في النداء موصولةً لُوصلت بكلّ واحدٍ منها دون سائرهما؛ لأنّ ذلك لم يُفعل بشيءٍ من الأسماء الموصولة في موضع، ولجاز أيضاً: "أيّها الرّجل" لأنّ خبر المبتدأ لا يجوز أن يكون معرفةً بالآلف واللام لا يُغيّر عنه، فيلزمه إجازة هذه الأشياء كلّها وهي ممتنعة جدّاً، وفي امتناعه وامتناع العرب وجميع النحويين من إجازة ذلك ما يدلّ على فساد هذا القول وانكساره، فإذا فسد ذلك فسد كلّ قياسٍ عليه، وثبت أنّها موصوفةٌ ليست موصولةً^(٩).

(١) الإغفال ٢٠/٢.

(٢) الكتاب ٢١١/٢، ٢١٢.

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه ٣٥١/١.

(٤) الإغفال ١٩/٢.

(٥) ينظر: الإغفال ٥/٢، ١٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٩/١، ٢٢٨، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١، وشرح المفصل ٣٠٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٠/٤، شرح الكافية للرضي ٤٤٧/١، ومغني اللبيب ٥٢٢/١.

(٦) شرح الكافية ٤٤٧/١.

(٧) شرح الكافية ٤٤٧/١.

(٨) شرح اللمع ٦٢٢/٢.

(٩) ينظر: الإغفال ١٧/٢.

على ما ذهب إليه. وما ذهب إليه أولى؛ لأنها لا تكون اسماً في غير الاستفهام والمجازاة والوصف بها إلا بصلة»^(٥).

٥. أن "أي" لو كانت موصولة لجاز ظهور المبتدأ، ولكان أولى من حذفه؛ لأن كمال الصلة أولى من اختصارها^(٦). وجاء هذا الرد مفصلاً عن أبي علي الفارسي، قال: «لو كانت موصولة لجاز إظهار المبتدأ المحذوف من الصلة، فكان يجوز: يا أيها هو الرجل، ويا أيها هي المرأة؛ لأن كل موضع يُحذف فيه هذا المبتدأ من الصلة ويُضمر، يجوز إظهاره، بل الإظهار هو الوجه، والإضمار مستقبح قليل، إنما يتجه قليلاً إذا طالت الصلة، فيكون عوضاً من المحذوف، كنحو ما حكاه الخليل من قول بعضهم: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً، ولم تطل الصلة هنا فيحسن الحذف، ولم يُحذف ذلك في موضع إلا والإظهار فيه جائز، فلو كان المبتدأ هنا محذوفاً كما ذهب إليه من رأى أن الاسم موصولاً للزم جواز إظهاره»^(٧).

ولم يُسلم أبو حيان هذا الكلام لابن مالك، وبين أن للأخفش أن يقول: التزم حذف المبتدأ وإبقاء الخبر؛ لأن النداء باب حذف وتخفيف دليل جواز الترخيم فيه، ولا يجوز في غيره إلا ضرورة، وصار التزام الحذف فيه كالتزامه في: لا سيما زيد؛ ألا ترى

٢. لو كانت "أي" موصولة لجاز حذف "ها" من الكلام، ولم يلزم إثباتها؛ لأن حرف التنبيه كذلك إذا لم يرتبط به أمر يدل عليه، وفي امتناعهم من حذف "ها" في هذا الموضع والزامهم إيّاه، ما يدل على بطلان الصلة ويوضح أمر الصفة^(١).

٣. لو كان الرجل في "يا أيها الرجل" صلة غير صفة لوجب أن يكون جملة، ولم يكن اسماً مفرداً؛ لأن الأسماء الموصولة لا توصل إلا بجملة، والصفة هنا تبين كما تبين الصلة، فإن أراد هذا القائل بقوله: صلة أنها تبين كان له وجه، وإن أراد به غير ذلك لم يجز لما بينا^(٢).

٤. أن "أي" لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور والجملة الفعلية، وهذا كلام المازني^(٣)، وقال به ابن مالك^(٤).

ونقل أبو حيان عن بعض أصحابه رداً على ابن مالك، فقال: «وهذا عندي لا يلزم الأخفش؛ لأن له أن يقول: إنما التزموا فيها ضرباً من الصلة كما التزموا فيها ضرباً من الصفة على مذهبكم؛ وذلك أنهم إنما أتوا بـ "ها" وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، فلذلك أتوا بعد "ها" بالاسم الذي فيه الألف واللام، إما على طريق الصفة كما ذهبتم إليه، وإما على جعله خبراً لمبتدأ مضمراً، والجملة صلة لأيي

(١) ينظر: الإغفال ١٧/٢.

(٢) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٣٤٠/١.

(٣) ينظر: التنزيل والتكميل ٢٩١/١٣، والهمع ٥٢/٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٤٠٠/٤.

(٥) التنزيل والتكميل ٢٩١/١٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٤٠٠/٤.

(٧) الإغفال ١٨/٢.

وهذا الردّ نسبه أبو حيان إلى بعض أصحابه ولم يسمهم.

وأجيب عليهم: بأنّ "ها" عوّضت فيها من المضاف المحذوف فجرت مجراه، فكأنّها مضافة^(٦).

٨. نقل ابن هشام ردين على الأخفش، وأجاب عنهما، قال: «وردّ بأنّه ليس لنا عائذ يجب حذفه، ولا موصول التزم كون صلتها جملة اسمية.

وله أن يجيب عنهما بأنّ "ما" في قولهم: لا سيّما زيد، بالرفع كذلك»^(٧).

أقول: من خلال دراسة هذه المسألة وبيان ما جاء فيها من آراء، نجد أن الباقلي محق في تعقّبه على الأخفش وتخطئته لرأيه؛ وما ذكره الباقلي من تعقّب هو أحد الردود على رأي الأخفش، وقد أوردنا جملة من ردود العلماء الكثيرة التي ذكروها على رأي الأخفش؛ ممّا يدل على ضعف رأيه، وأنّ الرأي الصحيح هو ما ذهب إليه سيبويه، والخليل^(٨). وبالله التوفيق.

المبحث التاسع: "ما" المصدريّة بين الاسميّة والحرفيّة.

قال الباقلي: «وأما إذا كانت "ما" حرفاً فعلى أربعة أوجه: أحدها: أنّها إذا كان ما بعدها في تقدير المصدر كقوله تعالى: {سَلِّمْ عَلَيْكُمْ يَمَّا صَبَرْتُمْ فَنِعَمَ

أنّ زيداً خبر مبتدئ محذوف، والتزمت العرب حذفه، وذلك إذا رفعت زيداً^(١).

٦. أنّ "أي" لو كانت موصولة لوجب ألا تُضمّ؛ لأنّه لا يُبنى في النداء ما يُوصل؛ ألا ترى أنّه لا يقال: يا خير من زيد؛ لأنّ تمام "خير" أن تقول: من زيد، كما أنّ الرجل من تمام "أي" ومن صلتها إن كانت موصولة. ونسب هذا الرأي إلى الزجاج^(٢).

ونقل أبو حيان عن بعض أصحابه ردّاً على هذا الكلام، قال: «وهذا إنما يلزمه إذا قدرناها معرفة قبل النداء، وأمّا إن قدرناها مبنية على الضمّ قبل النداء فلا يلزم ذلك فيها؛ لأنّ المبنى قبل النداء يبقى في النداء على ما كان عليه، و"أي" الموصولة إذا حُذف أحد جُزأي الجملة الواقعة صلة لها جاز فيها البناء والإعراب؛ فمن أعربها كان ينبغي له إذا أدخل عليها حرف النداء أن ينصبها، فلمّا لم تُنصب دلّ على بطلان ما ذهب إليه»^(٣).

وعقّب أبو حيان بعد هذا النقل قائلاً: «وله أن يقول: البناء فيها إذا حُذف صدر صلتها أكثر من الإعراب، فالتزموا فيها في النداء الأكثر»^(٤).

٧. أنّ "أيّاً" الموصولة لا تكون إلا مضافة لفظاً أو نية، والإضافة منتقية في هذه بوجهيها^(٥).

(١) التذييل والتكميل ٢٩١/١٣.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢٩١/١٣، والهمع ٥٢/٣.

(٣) التذييل والتكميل ٢٩٢/١٣. وينظر: الهمع ٥٢/٣.

(٤) المصدر السابق.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٢٩٢/١٣، والهمع ٥٣/٣.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٢٩٢/١٣، والهمع ٥٣/٣.

(٧) مغني اللبيب ٥٢٣/١، ٥٢٤.

(٨) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤٤/٣، وشرح المفصل ٣٠٧/١.

القول الثاني: أنها اسم، بمنزلة "الذي" إن كانت معرفة، والفعل في صلتها كما يكون في صلة "الذي" ويرتفع كما يرتفع الفعل إذا كان في صلة "الذي" كما تكون نكرة في تقدير شيء، ويكون الفعل بعدها صفة لها، ولا بدّ في كلا الأمرين من عائد يعود إليها^(١٠). وهذا الرأي منسوب إلى الأخفش^(١١)، وابن السراج^(١٢)، والمازني^(١٣)، والسهيلي^(١٤)، وابن الحاج^(١٥)، ونسب أيضاً إلى بعض الكوفيين^(١٦).

أمّا صاحبنا الأخفش فمن خلال الرجوع إلى كتابه معاني القرآن نجد أنّ له قولين في المسألة: القول الأول: أنّ "ما" حرف؛ إذ توحى عباراته في بعض المواضع أنه يوافق الجمهور في رأيهم، وإليك هذه النصوص:

• في قوله تعالى: {يَمَّا كَانُوا يَكْذِبُونَ} ^(١٧) قال: «ف "يكذبون" يجحدون وهو الكفر. وقال بعضهم: "يَكْذِبُونَ" خفيفة، وبها نقراً، يعني: يكذبون على الله وعلى الرسل، جعل "ما" والفعل اسماً للمصدر كما جعل "أنّ" والفعل اسماً للمصدر في قوله: أحبُّ أنْ تأتيني، وأمّا المعنى

عُقِيَ الدَّارِ { أي: سلام عليكم بصبركم و"ما" هذه حرف عندنا خلافاً للأخفش؛ لأنّه بمنزلة أن، كما أنّ مع الفعل بتأويل المصدر فكذا "ما" والذي زعمه الأخفش باطل؛ لأنّه لا يكون اسم موصول بغير عائد يعود إليه من صلتها، وليس في قوله: "صبرتم" عائد يعود إلى "ما" لا ظاهراً ولا مضمرّاً، وأنشدوا: والكافونَ مَا جَرُّوا، أي: جرمهم»^(١٨). وقال الباقولي أيضاً: «"ما" هذه حرفٌ عندنا، وعند الأخفش اسم»^(١٩).

اختلف النحاة في "ما" المصدرية أهي حرف أم اسم؟ على قولين:

القول الأول: أنّها حرف؛ لأنّها بمنزلة "أن" إلا أنّها لا تعمل عملها، ولا تحتاج حينئذٍ إلى عائد، فإذا قلت: أعجبنني ما قمت، فتقديره: قيامك، وهذا مذهب الجمهور، ومنهم سيبويه^(٢٠)، والمبرد^(٢١)، والأخفش^(٢٢)، وأبو علي الفارسي^(٢٣)، وابن مالك^(٢٤) وابن هشام^(٢٥)، وغيرهم^(٢٦).

(١) شرح المع ٢/٦٥٦، ٦٥٧.

(٢) شرح المع ٢/٧٦٤، ٧٦٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٣٢٦، ٣٤٩، و١١/٣، ١٥٦.

(٤) ينظر: المقتضب ٣/٢٠٠.

(٥) ينظر: معاني القرآن ١/١٩٦، ٢٧٦.

(٦) ينظر: التعليق على كتاب سيبويه ١٠/١، والبيداديّات ٢٧٢.

(٧) ينظر: التسهيل ٣٨، وشرح الكافية الشافية ١/٣٠٢.

(٨) ينظر: شرح قطر الندى ٤٧، ٤٨.

(٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ورصف المباني ٣٨١، والتذليل والتكميل ٣/١٥٤، والهمع ١/٢٨١.

(١٠) ينظر: شرح المفصل ٨/٢٥٩.

(١١) ينظر: معاني القرآن ٢/٥٦٤، ٥٨٧.

(١٢) ينظر: الأصول ١/١٦١.

(١٣) ينظر: الهمع ١/٢٨١.

(١٤) ينظر: نتائج الفكر ١٨٦، والهمع ١/٢٨١.

(١٥) ينظر: شرح أبيات المغني ٥/٢٣٩، ٢٤٠، وابن الحاج النحوي ٥٨.

(١٦) ينظر: رصف المباني ٣٨١.

(١٧) من الآية ١٠، سورة البقرة.

فإنما هو بكذبهم، وتكذيبهم»^(١).

• في قوله تعالى: { نى نى }^(٢) قال: «جعله اسماً هنا كالعصيان، يريد: بعصيانهم، فجعل "ما" و"عصوا" اسماً»^(٣).

القول الثاني: أن "ما" اسم، وقد ذكر ذلك في بعض المواضع:

• في قوله تعالى: { عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ }^(٤) قال: «جعل "ما" اسماً و"عَنَّتُمْ" من صلته»^(٥).

• في قوله تعالى: { تَحَنُّنٌ نَقَصٌ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ }^(٦)

• قال: «يقول: "نقص عليك" بوحينا "إليك هذا القرآن" وجعل "ما" اسماً للفعل وجعل "أوحينا" صلة»^(٧).

والقول باسمية "ما" ونسبته إلى الأخفش نص عليه المبرد؛ قال: «و"ما" عند سيبويه إذا كانت والفعل مصدراً بمنزلة "أن". والأخفش يراها بمنزلة "الذي" مصدراً كانت أو غير مصدر . . . والأخفش يقول: أعجبنى ما صنعت، أي: ما صنعت؛ كما تقول: أعجبنى الذي صنعت، ولا يجوز: أعجبنى ما

قمت؛ لأنه لا يتعدى، وقد خط، فأجاز مثله، والقياس والصواب قول سيبويه»^(٨).

وبين الباقر رأياً الأخفش، ووضحه فقال: «"ما" هذه حرف عندنا، وعند الأخفش اسم؛ لأنه يدخل عليه عوامل الأسماء فصارت كالأسماء، نحو الباء في { بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ }^(٩) والكاف في { كَمَا كَسَبُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا }^(١٠) وحروف الجر من خصائص الأسماء. قال: ولا يلزم أنه لا يعود إليه من الصلة ضمير ظاهر؛ لأنني أقدر الهاء في الصلة، ويكون الهاء كناية عن المصدر؛ لأن ذكر الفعل ذكر المصدر، فتقدير قوله: (مم نج) أي: كما نسوه، فالهاء كناية عن النسيان وهو يعود إلى "ما" المنبئ عن النسيان. وإن قلتم إن ضمير المصدر ليس كصريحه بدليل امتناع قولهم: مروري بزيد حسن وهو بعمره قبيح، قلت لكم: ضمير المصدر وإن خالف صريحه في هذا فلم يخالفه في تعدية الفعل إليه، ألا ترى أننا نقول: أعجبنى قيام قمته فتعدى قمت إلى ضمير قيام، كما تقول: قمت قياماً، وتقول: ضربته زيداً، كما تقول: ضربت ضرباً زيداً، فضمير المصدر وصريحه غير مخالفين في هذا بل هما متفقان فلا وجه لإنكار إضمار هذه الهاء في صلة "ما"»^(١١).

(١) معاني القرآن ١٩٦/١.

(٢) من الآية ٦١، سورة البقرة، .

(٣) معاني القرآن ٢٧٦/١.

(٤) من الآية ١٢٨، سورة التوبة .

(٥) ينظر: معاني القرآن ٥٦٤/٢ . وينظر: التبيان في إعراب القرآن ٦٦٣/٢ .

(٦) من الآية ٣، سورة يوسف .

(٧) ينظر: معاني القرآن ٥٨٧/٢ .

(٨) المقتضب ٢٠٠/٣ .

(٩) سورة البقرة، من الآية ١٠ .

(١٠) سورة المائدة من الآية ١١٧ .

(١١) شرح اللمع ٧٦٤/٢، ٧٦٥ .

إِلَّا أَنَّ الْبَاقُولِيَّ لَمْ يَرْتَضِ قَوْلَ الْأَخْفَشِ وَرَدَّ عَلَيْهِ؛ فَقَالَ : «وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ "مَا" هَا هُنَا حَرْفٌ وَدُخُولُ الْجَارِ عَلَيْهِ إِنَّمَا جَازَ لِأَنَّهُ مَعَ مَا بَعْدَهُ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ وَأَنَّ حَيْثُ جَازَ دُخُولُ الْجَارِ عَلَيْهِ فِي قَوْلِكَ: عَجِبْتُ مِنْ أَنَّ قَمْتُ لَمَّا كَانَ فِي تَأْوِيلِ قِيَامِكَ، فَهُوَ إِذْنِ حَرْفٍ، وَقَدْ نَصَّ سَبِيوِيهِ وَقَاسَهُ بِأَنَّ، وَإِضْمَارُ الْعَائِدِ فِي صِلَتِهِ دَعَا فَاسِدَةً إِذْ لَمْ يَظْهَرْ فِي مَوْضِعٍ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارِهِ فِي تَصْحِيحِ الْكَلَامِ، وَالْكَلَامُ بِدُونِهِ مُسْتَقِيمٌ، وَلَوْ جَازَ لِأَحَدٍ ادْعَاءَ ذَلِكَ لِجَازَ مِثْلُهُ لِآخَرٍ فِي أَنَّ وَفِي أَنَّ لَمْ يُضْمَرْ أَحَدٌ هَاءٍ فِي صِلَةٍ أَنْ دَلِيلٌ عَلَى مِثْلِهِ فِي "مَا"»^(١).

وَوَضَحَ الْمَالِقِيُّ رَأْيَ الْأَخْفَشِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَرْتَضِهِ فَقَالَ: «وَالْأَخْفَشُ يَجْعَلُهَا إِذَا كَانَتْ مَصْدَرِيَّةً اسْمًا، وَيَعِيدُ عَلَيْهَا مِنْ صِلَتِهَا ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ غَيْرَ مُتَعَدٍّ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُتَعَدِّيًا، فَإِذَا قُلْتُ: أَعْجَبَنِي مَا صَنَعْتُ، فَتَقْدِيرُهُ عِنْدَهُمْ: مَا صَنَعْتَهُ، الْهَاءُ تَعُودُ عَلَى "مَا" التَّقْدِيرِ عِنْدَهُمْ: الصَّنْعَ الَّذِي صَنَعْتَهُ. وَهَذَا تَكْلَفٌ لَا ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ بِهِ إِنْ كَانَ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ بَارِزًا نَحْوَ قَوْلِهِ»^(٢):

هَذَا سُرَاقَةُ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ ...

أَي: يَدْرُسُ الدَّرْسَ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْفِعْلِ ضَمِيرٌ فَلَا حَاجَةَ تَدْعُو إِلَى تَقْدِيرِهِ، إِذِ الْفَائِدَةُ تَحْصُلُ دُونَهُ، فَاعْلَمْهُ»^(٣).
الْأَدْلَةُ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا الْقَائِلُونَ بِحَرْفِيَّةِ "مَا" مَا يَأْتِي:

١. وَقَوَّعَ صِلَتَهَا بَعْدَهَا خَالِيَةً مِنْ ذِكْرِ يَعُودُ إِلَيْهَا، حَيْثُ لَا يُخَصِّي كَثْرَةً فِي التَّنْزِيلِ وَالشَّعْرِ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {فِي قِي قِي} ^(٤) وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {سَجَّ سَدَّ سَخَسَمَ} ^(٥) أَفَلَا تَرَى أَنَّ "مَا" هَاهُنَا لَا تَكُونُ بِمَعْنَى "الَّذِي" لِأَنَّكَ إِنْ قَدَّرْتَهَا بِمَعْنَاهُ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي الصِّلَةِ عَائِدٌ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ الْعَائِدُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْهَاءُ الَّتِي هِيَ ضَمِيرُ الْغَائِبِ، وَلَا يَسُوغُ تَقْدِيرُهَا هُنَا؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ "دُمْتُ" مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفْعُولٍ، فَمِنْ حَيْثُ لَمْ يَتَعَدَّ "دُمْتُ" إِلَى مَفْعُولٍ لَمْ تَكُنْ "مَا" هَذِهِ اسْمًا ^(٦).

وَمِمَّا يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ} ^(٧) لَوْ كَانَتْ "مَا" هُنَا اسْمًا لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا ضَمِيرٌ، وَلَا ضَمِيرَ فِيهَا، وَلَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ ضَمِيرٍ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ اسْتَوْفَى مَفْعُولَهُ ^(٨). وَقَدْ وَضَّحَ ذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ فَقَالَ: «وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَرْجَعَ إِلَيْهِ هَاءُ مُحذُوفَةٌ مِنْ

(٣) رَصِفَ الْمَبَانِي ٣٨٢.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ ١٠.

(٥) سُورَةُ الْمَائِدَةِ، آيَةُ ١١٧.

(٦) الْإِغْفَالُ ١٢٠/١، ١٢١. وَيَنْظُرُ: الْبَغْدَادِيَّاتُ ٢٧٢.

(٧) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ ٣٠.

(٨) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٨/ ٢٦٠، وَرَصِفَ الْمَبَانِي ٣٨١.

(١) شَرْحُ الْمَعْرِضِ ٧٦٥/٢.

(٢) صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ، وَعَجَزُهُ: وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَبِيبٌ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ، يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٤٣٧/١، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣٣٩/١، وَالْمَقْرَبُ ١١٥/١.

الصّلة، على أن يكون التقدير: ومما رزقناهموه،
مثل: ومن الذي رزقناهموه؛ لأنك إن قدرته هذا
التقدير عدّيت "رزقت" إلى مفعولين، إنما يتعدّى إلى
مفعول واحد، مثل: أكلت، وشربت، ولو عدّيته إلى
ثانٍ لنقلت الفعل بالهمز كما ينقل سائر ما يتعدّى
إلى مفعول، إذا أردت تعدّيته إلى مفعولين، فمن
حيث لم يجر أن يتعدّى "رزقت" إلى مفعولين، لم
يجز تقدير هذا الضمير فلما لم يجر تقدير هذا
الضمير لم يعد إلى "ما" شيء، وإذا لم يعد إليه
شيء لم يكن اسماً، وإذا ثبت أنه ليس باسم ثبت أنه
حرف، وإذا كان حرفاً لم يحتج إلى العائد كما لا
يحتاج إليه "أن" فتقدير: ومما رزقناهم ينفقون : ومن
رزقهم ينفقون، وهذا أحد الدلائل البينة أن "ما" هذه
حرفٌ ليس باسم^(١).

ومما يستدل به أيضاً قوله تعالى: {وَصَاقَتْ
عَلَيْكُمْ أَلْأَرْضُ بِمَا رَحَبَتْ} ^(٢).

قال ابن يعيش عن هذه الآية: «ففيه أيضاً دلالة
على أن "ما" حرفٌ وليست اسماً؛ لأنه ليس في
صلتها عائدٌ؛ والفعل لازمٌ ولا يتعدّى، ولا يصحّ تقدير
إلحاق الضمير به» ^(٣).

وقال الرضي أيضاً عن هذه الآية: «أي:
بالرحب الذي رحبته، وليس بوجه؛ إذ لم يعهد
الضمير بارزاً في موضع والأصل عدم

الإضمار» ^(٤).

٢. استدلو بقول الشاعر:

أَلَيْسَ أَمِيرِي فِي الْأُمُورِ بِأَنْتُمْأَ بِمَا لَسْتُأَ
أَهْلَ الْخِيَانَةِ وَالْعَدْرِ ^(٥).

قال أبو حيّان : «وُرِدَّ عليه بوصل "ما" بـ "ليس"
في قوله:

.....
بِمَا لَسْتُأَ أَهْلَ الْخِيَانَةِ
وَالْعَدْرِ

ألا ترى أنّه لا يسوغ تقدير "ما" هنا بـ "الذي"
لعدم الرّابط» ^(٦).

وقال ابن هشام: «وبهذا البيت رُجِحَ القولُ
بحرفيتها؛ إذ لا يتأتّى هنا تقدير الضمير» ^(٧). فعدم
إمكانية تقدير ضمير عائد على "ما" لو كانت اسماً؛
لأنّ الفعل الجامد لا يُقدّر فيه ضمير.

الأدلة التي احتجّ بها القائلون باسمية "ما" ما
يأتي:

١. أنّها لو كانت كـ "أن" لعملت في الفعل كما
عملت "أن"؛ لأنّا وجدنا جميع الحروف التي تدخل
على الأفعال ولا تدخل على الأسماء تعمل في
الأفعال فلما لم نجد لها عاملة حكمنا بأنّها اسم ^(٨).

(٤) شرح الكافية ٢٤/٣.

(٥) البيت من الطويل، ولا يعلم قائله، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور
١٥٧/٢، والتذييل والتكميل ٣/ ١٥٤، والمغني ٤/ ٦٦.

(٦) التذييل والتكميل ١٥٤/٣.

(٧) المغني ٤/ ٦٦.

(٨) ينظر: الأصول ١٦١/١، واللباب في علل البناء والإعراب ١٢٦/٢.

(١) البغداديات ٢٧٣.

(٢) سورة التوبة، آية ٢٥.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٠/٨.

ذكر لجاز ذلك؛ لأنَّ الأصل أنَّ العائد يكون مذكوراً لا محذوفاً^(٥).

والرَّاجح: هو القول بحرفيّة "ما" المصدرية؛ لقوّة الأدلة على ذلك، وهو رأي سيوييه والجمهور، وقال به من المحدثين الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد؛ الذي ضَعَف رأي الأخفش وابن السراج، ويحسن أن نختم به المسألة؛ قال الشيخ رحمه الله: «وزعم الأخفش وابن السراج أنَّ "ما" اسم موصول بمعنى "الذي"، والجملة التي بعده لا محل لها من الإعراب صلة، قيل لهما: فأين العائد على الموصول؛ لأنَّ كل موصول اسمي لا بد له من صلة وعائد؟ فقالا: العائد ضمير محذوف، قلنا لهما: دعوى الحذف باطلة من وجهين:

الوجه الأول: أنّه إن كان محذوفاً وجوباً فهو فاسد؛ لأنَّ العائد لا يكون حذفه واجباً، ولو كانا محذوفاً جوازاً لكان من اللازم أن يذكر في بعض التراكيب، ولكنّا وجدناه لا يظهر في تركيب من التراكيب أصلاً؛ وإلا فأنتم مطالبون بأن تجيئوا بشاهد من كلام العرب المحتج بكلامهم فيه ذكر العائد على "ما" هذه، ولا سبيل لكم إلى هذا الدليل، فدلّ ذلك على بطلان دعوى الحذف بنوعيه.

الوجه الثاني: أنّه يتصور الحذف إذا كان الواقع بعد "ما" فعلاً متعدياً نحو: أعجبنى ما اشتريت، فإنك تستطيع أن تقدر أعجبنى الذي اشتريته، أمّا إذا كان

والجواب عن هذا الدليل ذكره العكبري فقال: «أنَّ الاسمية لا تثبت من حيث كانت موصولة غير عاملة، فإن ذلك ليس من حدّ الأسماء ولا علاماتها؛ لأنَّ كونها موصولة يخرجها عن حكم الأسماء؛ إذ من حكم الأسماء التمام، وكونها لا تعمّ حكم أكثر الحروف فعلم أنَّ الاسمية تثبت بدليل غير هذا»^(١).

٢. القول باسمية "ما" فيه تخلص من دعوى اشتراك لا داعي له؛ لأنَّ "ما" الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق، وهي موضوعة لما لا يعقل، والأحداث من جملة ما لا يعقل، فإذا قيل: أعجبنى ما قمت، قلنا: التقدير: أعجبنى الذي قمته، وهو يعطي معنى قولهم: أعجبنى قيامك^(٢).

والجواب عن هذا الدليل من وجهين ذكره ابن هشام فقال: «ويُرَدُّ ذلك أنَّ نحو: جلسْتُ ما جلس زيد، تريد به المكان ممتنع مع أنّه ممّا لا يعقل. وأنّه يستلزم أن يُسمع كثيراً: أعجبنى ما قمته؛ لأنّه عندهما^(٣) الأصل، وذلك غير مسموع. قيل: ولا ممكن؛ لأنَّ قام غير متعدٍّ؛ وهذا خطأ بيّن؛ لأنَّ الهاء المقدّرة مفعول مطلق، لا مفعول به»^(٤).

وقال ابن هشام أيضاً: «ويرد على هذا القول أنّه لم يسمع: أعجبنى ما قمته وما قعدته، ولو صحّ ما

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١٢٦/٢ .

(٢) ينظر: المغني ٦١/٤ .

(٣) عند الأخفش وابن السراج ؛ إذ صرّحاً باسمية " ما " كما في هذا المثال على جعل " ما " اسماً فاعلاً للفعل " أعجبنى " ينظر: المغني ٦٢/٤ ، حاشية المحقق، رقم ١ .

(٤) ينظر: المغني ٦١/٤ ، ٦٢ .

(٥) شرح قطر الندى ٤٨ .

اختلف النحاة في معنى "ما" التعجبية في ما أفعله، على أربعة أقوال، تفصيلها على النحو الآتي: القول الأول: أنَّ "ما" نكرة تامة، أي أنها غير موصولة، ولا موصوفة؛ لما يقتضيه التعجب من الإبهام وحسن الابتداء بالنكرة؛ لكون المقصود منه التعجب لا الإخبار المحض، واشتراط تعريف المبتدأ إنما هو في الخبر المحض، والتقدير عندهم: شيء حسن زيداً، ويكون ما بعد "ما" من الجملة الفعلية في محل رفع خبر لها.

وهذا القول ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة^(٣)، وهو أحد الأقوال التي رويت عن الأخفش^(٤).

القول الثاني: أنَّ "ما" التعجبية استفهامية صاحبها معنى التعجب، وإلى هذا ذهب الفراء وابن درستويه^(٥)، ونسبه ابن مالك إلى الكوفيين^(٦)، وهو موافق لقولهم باسمية "أفعل" فإنَّ الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء^(٧)، وعلى هذا القول يكون ما بعدها وهو الاسم المشبه بالمفعول به وفاعله في موضع الخبر لما الاستفهامية المنصوبة بالتعجب.

القول الثالث: أنَّ "ما" التعجبية موصولة؛ أي:

الواقع بعد "ما" فعلاً قاصراً مثل ذهب في بيت الشاهد "يسر المرء ما ذهب الليالي" أو جملة اسمية نحو: لا أصحابك ما زيد صديقك، فإنه لا سبيل إلى ادعاء الحذف في هذين الموضعين؛ لأنك لا تستطيع تقدير المحذوف^(١). وبالله التوفيق.

المبحث العاشر: معنى "ما" التعجبية في "ما أفعله".

قال الباقر: «التعجب يكون بلفظين؛ أحدهما: ما أفعله، والثاني: أفعل به. فالأول: قولك ما أحسن زيداً، وقد اختلف الناس في "ما" هذه، فذهب سيبويه إلى أنَّ "ما" هاهنا نكرة ومعناه شيء، وهو مرفوع بالابتداء وما بعده جملة في موضع خبره.

وذهب أبو الحسن إلى أنَّ "ما" هاهنا بمعنى "الذي" موصول، وأحسن صلتته، وخبره مضمّر، تقديره: الذي أحسن زيداً موجود، ولم يُستعمل إظهاره كما لم يستعمل خبر المبتدأ الواقع بعد لولا في قولهم: لولا زيد لهلك عمرو، وهذا الذي ذكره ليس بصحيح؛ لأنَّ "ما" إذا كانت موصولة كانت معرفة، والتعجب إنما يكون في شيء مستبدع منكور لا من شيء قد عُرف ووُجِد، واللائق به شيء أحسن زيداً وما يقوم مقامه شيء»^(٢).

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٧٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣١، والجنى الداني ٣٣٧، والمغني ٤/ ١٣، والتصريح ٣/ ٣٦٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣١، والجنى الداني ٣٣٧، والمغني ٤/ ١٤، والتصريح ٣/ ٣٦٨.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٢٧٠، وشرح الكافية للرضي ١٠٩٦/ ٢، والجنى الداني ٣٣٧، والتصريح ٣/ ٣٦٨.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٢.

(٧) ينظر: التصريح ٣/ ٣٦٨.

(١) ينظر: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ٤٨، ٤٩.

(٢) شرح اللع ٢/ ٦٦٩.

يسوغ عنده أن تكون اسماً تاماً؛ لأنَّ "ما" لا تكون عنده اسماً تاماً إلا في الشرط والاستفهام أو يلزمها النعت، نحو: مررتُ بما مُعجبٍ لك^(٧).

ولم يرتض ابن عصفور قول الأخفش هذا، فقال: «وهذا فاسد؛ لأنه إذا جعلها موصولة كانت معرفة فيناقض ذلك معنى التعجب؛ لأنَّ التعجب لا يكون إلا من خفي السبب. فإن اعتذر بأنَّ الإبهام في حذف الخبر، فنقول: هذا الخبر لا يخلو أن يكون حذفه للدلالة عليه أو لغير دلالة، فإن كان للدلالة عليه فهو بمنزلة الثابت فلا إبهام فيه، وباطل أن يكون لغير دلالة؛ لأنَّ الحذف من غير دليل غير موجود في كلام العرب، وأيضاً فإنه يؤدي جعلها اسماً تاماً والفعل الذي بعدها في موضع الخبر إلى الابتداء بالنكرة من غير شرط. وأيضاً فإنَّ هذا المذهب يؤدي إلى ادعاء حذف مالم يلفظ به في موضع من المواضع، ولو كانت بمنزلة الذي للفظ بخبرها في موضع»^(٨).

وعلى قولي الأخفش الثالث والرابع يتحصّل من جملة التعجب إفهام وإبهام؛ فحصول الإفهام بذكر المبتدأ وصلته، وحصول الإبهام بالتزام حذف الخبر؛ إلا أنَّ هذين القولين يستلزمان مخالفة النظائر من وجهين:

أحدهما: تقدّم الإفهام وتأخير الإبهام، والمعتاد

معرفة ناقصة، بمعنى الذي، وما بعدها من الجملة الفعلية صلة لها، لا محل له من الإعراب، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: الذي أحسن زيداً شيء عظيم، وإلى هذا القول ذهب الأخفش^(١). ونُسب إلى جماعة من الكوفيين^(٢). وهذا هو المشهور من مذهب الأخفش كما قال ابن يعيش^(٣).

القول الرابع: أنَّ "ما" التعجبية موصوفة، أي: نكرة ناقصة بمعنى شيء، وما بعدها من الجملة الفعلية في محل رفع صفة لها، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: شيء أحسن زيداً عظيم. وإلى هذا القول ذهب الأخفش^(٤).

واستبعد الأخفش أن تكون "ما" اسماً تاماً غير استفهام ولا جزاء، واحتجّ بقولهم: حَسْبُكَ، فهو اسم مبتدأ لم يؤت له بخبر؛ لأنَّ فيه معنى النهي فكانت "ما" كذلك اسماً موصولاً بمعنى الذي، وما بعدها الصلة، والخبر محذوف، تقديره: الذي أحسن زيداً شيء^(٥).

والثزم حذف الخبر، كما قال الباقولي: «ولم يُستعمل إظهاره كما لم يستعمل خبر المبتدأ الواقع بعد لولا في قولهم: لولا زيد لهلك عمرو»^(٦) إذ لا

(١) ينظر: الأصول ١٠٠/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٧٢/٣، وأما ابن الشجري ٥٥٣/٢، والجنى الداني ٣٣٧، والتصريح ٣٦٧/٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٢٦٩/٧.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٢٦٩/٧، والجنى الداني ٣٣٧، والمغني ١٤/٤، والتصريح ٣٦٧/٣.

(٥) ينظر: الأصول ١٠٠/١، وشرح المفصل ٢٦٩/٧.

(٦) شرح اللمع ٢/٦٦٩.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٢/١.

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٢/١.

أَنَّ التعجب إنما يكون فيما جاوز الحدّ المعروف، وخرج عن العادة، وصار كأنّه لا يُبلَغ وصفه ولا يُوقَف على كُنْهه، فقولك: ما أحسن زيداً في المعنى كقولك: أيُّ رجلٍ زيدٌ إذا عنيت أنّه رجل عظيمٌ أو جليلٌ، ونحو ذلك^(٤).

ويرى الرضي أَنَّ القول بأنّ "ما" استفهامية، وما بعدها خبرها قوي من حيث المعنى؛ لأنّه كأنّه جَهْلٌ سَبَبَه فاستفهم عنه، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب^(٥).

لكنّ كثيراً من العلماء لم يرتضوا هذا القول؛ قال ابن الحاجب: «وليس بالجيّد؛ لأنّ صيغ الاستفهام لم يثبت فيها نَقْلٌ إلى إنشاءٍ آخر، بخلاف صيغ الأخبار، فإنّها تُنْقَلُ إلى الإنشاءات كثيراً»^(٦).

وقال ابن يعيش: «وما ذكره من أنّ "ما" استفهامٌ فبعيدٌ جداً؛ لأنّ التعجب خبرٌ محضٌ يحسنُ في جوابه صدقٌ أو كذبٌ، والمتكلم لا يسألُ المخاطَبَ عن الشيء الذي جعله حسنًا، وإنّما يخبره بأنّه حسنٌ، ولو كانت "ما" استفهاماً لم يسْغُ فيها صدقٌ أو كذبٌ؛ لأنّ الاستفهام ليس بخبرٍ فاعرفه»^(٧).

وقال ابن مالك: «وأما كونها استفهامية وهو قول الكوفيين فليس بصحيح؛ لأنّ قائل ذلك إمّا أن يدّعي تجرّدها للاستفهام، وإمّا أن يدّعي كونها للاستفهام

فيما تضمّن من الكلام إفهاماً وإبهاماً تقديم ما به الإبهام وتأخير ما به الإفهام، كما فعل بضمير الشأن ومفسره، وبضميري نعم ورُبّ بالعموم والتخصيص وبالمميز والتمييز وأشباه ذلك.

ثانيهما: كون الخبر ملتزم الحذف دون شيء يسدّ مسدّه، والمعتاد في الخبر الملتزم الحذف أن يسدّ مسدّه شيء يحصل به استطالة كما فعل بعد لولا وفي عمرك لأفعلن، فالحكم بموصولية "ما" وكون الخبر محذوفاً دون استطالة حكم بما لا نظير له، فلم يعوّل عليه ولا أجيب الداعي إليه^(٨).

ومن ردود العلماء على الأخفش في قوله إنّ "ما" موصولة؛ ما قاله ابن الحاجب: «وفيه تعسف؛ لأنّه يحتاج فيه إلى تقدير خبرٍ محذوفٍ، ونحن نقطع باستقلاله كلاماً من غير نظرٍ إلى محذوف»^(٩).

وخطأه أيضاً الباقلوي إذ قال: «وهذا الذي ذكره ليس بصحيح؛ لأنّ "ما" إذا كانت موصولة كانت معرفة، والتعجب إنما يكون في شيء مستبعد منكور لا من شيء قد عُرف ووُجِد، واللائق به شيء أحسن زيداً وما يقوم مقامه شيء»^(١٠).

واستدل القائلون بأنّ "ما" استفهامية وما بعدها خبر؛ فتكون بمنزلة مَنْ وأيُّ في الإبهام؛ وإنّما وُضع هذا في التعجب لأجل أنّ التعجب فيه إبهامٌ؛ وذلك

(٤) ينظر: شرح المفصل ٢٧٠/٧.

(٥) ينظر: شرح الكافية ١٠٩٦/٢.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١٠٣/٢.

(٧) شرح المفصل ٢٧٠/٧.

(٨) ينظر: شرح المفصل ٢٦٩/٧، وشرح التسهيل ٣١/٣، ٣٢. والتصريح ٣٦٧/٣.

(٩) الإيضاح في شرح المفصل ١٠٣/٢.

(١٠) شرح اللع ٢٦٩/٢.

بتتكيرها»^(٤). وبالله التوفيق.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد؛ فقد انتهيت من دراسة تعقبات الباقولي للأخفش في كتابه شرح اللع، وقد توصلت من خلال دراستها إلى نتائج من أهمها:

١. أن الباقولي بصري المذهب، ويرجح ويختار ما يوافق مذهبهم غالباً.

٢. أن الباقولي محق في كثير من تعقباته على الأخفش؛ وذلك ظاهر لمن تأمل تلك المسائل المدروسة.

٣. أن الزاجح الذي يميل إليه الباحث في كثير من المسائل المدروسة هو رأي سيبويه والجمهور، وهو ما تعضده الأدلة والشواهد.

٤. أن الباقولي صاحب شخصية علمية مميزة وله تعقبات ومواقف متعددة على كثير من النحاة، كالخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، والفراء، والمازني، والمبرد، وأبي سعيد السيرافي والزجاج، وأبي علي الفارسي، وغيرهم.

٥. أن الباقولي متأثر في توجيهاته ونقوله بأبي علي الفارسي، وينقل عنه في كثير من كتبه.

والتعجب معاً، كما هي في قوله تعالى: {فَأَصْحَبُ أَلْمِئْمَةِ مَا أَصْحَبُ أَلْمِئْمَةِ} ^(١). فالأول باطل بإجماع؛ لأن اللفظ المجرد للاستفهام لا يتوجه ممن يعلم إلى من لا يعلم، وما أفعله صالح لذلك فلم يكن لمجرد الاستفهام. والثاني أيضاً باطل؛ لأن الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه غالباً إلا الأسماء، نحو: {وَأَصْحَبُ أَلْيَمِينِ مَا أَصْحَبُ أَلْيَمِينِ} ^(٢). ... و"ما" المشار إليها مخصوصة بالأفعال، فعلم أنها غير المتضمنة استفهاماً، وأيضاً لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أن تخلفها أي في نحو: ما أنت من سيد؛ لأن استعمال أي في الاستفهام المتضمن تعجباً كثير... وأيضاً فإن قصد التعجب بما أفعله مجمع عليه، وكونه مشوباً بالاستفهام، أو ملموحاً فيه الاستفهام زيادة لا دليل عليها فلا يلتفت إليها ^(٣).

والزاجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور؛ وعلى ذلك ابن مالك قائلاً: «وهو الصحيح؛ لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي، وسبب الاختصاص بها خفي، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة؛ ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام، ولا ريب أن الإفهام حاصل بإيقاع أفعال على المتعجب منه إذ لا يكون إلا مختصاً، فيتعين كون الثاني مقتضياً للإبهام وهو "ما" فلذلك اختير القول

(١) سورة الواقعة، آية ٨.

(٢) سورة الواقعة، الآية ٢٧.

(٣) شرح التسهيل ٣٢/٣.

(٤) شرح التسهيل ٣١/٣. وينظر: التصريح ٣٦٨/٣.

٣. الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٣) ١٤٠٨ هـ .
٤. إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور/زهير غازي زاهد، عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط (٣) ١٤٠٩ هـ.
٥. الإغفال، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور عبدالله عمر الحاج، المجمع الثقافي، أبوظبي، ط (١) ٢٠٠٣ م.
٦. أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١) ١٤١٣ هـ .
٧. إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقطبي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط (١) ١٤٠٦ هـ .
٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، بعناية الشيخ محمد محيي الدين عبدالحמיד، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧ هـ .
٩. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، بعناية محمد محيي الدين عبدالحמיד، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (٦) ١٩٨٠ هـ .
١٠. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، دمشق، ط (٢) ١٤٣١ هـ .

٦. أنّ الباقولي استعمل مصطلحات عدة للتعبير عن تعقّبه للأخفش، وفي أغلبها قسوة في العبارة والرد على الأخفش ، وتلك المصطلحات هي: ١. كذا زعمه الأخفش ، أو على زعم أبي الحسن، أو وزعم الأخفش. ٢. ليس على ما قال دليل . ٣. وقول الأخفش باطل، أو الذي زعمه الأخفش باطل. ٤. والأمر بخلاف ما زعم أبو الحسن ٥. ونحن لانجيز شيئاً من ذلك. ٦. وهذا خطأ. ٧. وهذا الذي ذكره ليس بصحيح.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت فيما كتبتة في هذا البحث؛ الذي حاولت من خلاله بيان المسائل التي تعقّب فيها الباقولي الأخفش، وهل كان محقاً في ذلك أم لا؟ ودراسة تلك المسائل من خلال عرض أقوال العلماء فيها، وبيان الرّاجح في تلك المسائل، والأدلة والشّواهد التي ترجّح ذلك. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس المصادر والمراجع

١. ابن الحاجّ النّحوي، لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشّاعر، دار القلم، دمشق، ط (١) ١٤٠٦ هـ .
٢. أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور محمد راضي مذكور، ووائل محمود سعد، الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الإصدار الخامس والتسعون، ط (١) ١٤٣٦ هـ

١١. البحر المحيط ، لأبي حيّان الأندلسي ،
بعناية الشيخ عرفات العشا حسّونة ، دار الفكر ،
بيروت ، ١٤١٢هـ.
١٢. البسيط في النحو، لابن العليّ، تحقيق د.
صالح العايد، ١٤١٨هـ.
١٣. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،
للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة
العصرية، بيروت.
١٤. البيان في شرح اللمع ، للشريف عمر بن
إبراهيم الكوفي، دراسة وتحقيق الدكتور علاء الدين
حموية، دار عمّار، الأردن، ط(١) ١٤٢٣هـ.
١٥. البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي
البركات الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد
طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط(١)
١٤٠٠هـ.
١٦. التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبدالله بن
علي الصّيمري، تحقيق الدكتور فتحي أحمد
مصطفى عليّ الدين، جامعة أم القرى، مكّة المكرمة،
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط(١)
١٤٠٢هـ.
١٧. التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ،
تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت
، ط (٢) ١٤٠٧هـ.
١٨. التبئين عن مذاهب النحويين البصريين
والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة
الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب
الإسلامي، بيروت، ط(١) ١٤٠٦هـ.
١٩. تحصيل عين الذهب من معدن جواهر
الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري،
تحقيق الدكتور زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة
الرّسالة، بيروت، ط(٢) ١٤١٥هـ.
٢٠. التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،
لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هندأوي،
دار القلم، دمشق، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٤٢٠هـ .
٢١. التسهيل، لابن مالك، تحقيق محمد كامل
بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ط(١) ١٣٨٧
هـ .
٢٢. التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد
الأزهري ، تحقيق الأستاذ الدكتور عبد الفتاح بحيري
إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي القاهرة ، ط(١)
١٤١٣هـ ، ١٤١٨هـ.
٢٣. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدمايني،
تحقيق الدكتور محمد بن عبدالرحمن المفدّى، ط(١)
١٤٠٣هـ .
٢٤. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي
الفارسي، تحقيق وتعليق د. عوض القوزي، مطبعة
الأمانة، القاهرة، ط(١) ١٤١٠هـ .
٢٥. التفسير البسيط ، للواحي ، تحقيق مجموعة
من الباحثين ، عمادة البحث العلمي ، جامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية ، ط(١) ١٤٣٠هـ.
٢٦. تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم، الدار المصرية للتأليف
والترجمة، مطابع سجل العرب، ١٩٦٤ م.

٢٧. الجمل في النحو، لعبدالقاهر الجرجاني، شرح ودراسة وتحقيق يُسري عبدالغني عبدالله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١) ١٤١٠هـ .
٢٨. الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١) ١٤١٣هـ .
٢٩. جواهر القرآن ونتائج الصّناعة، للباقولي، تحقيق الدكتور محمد الدالي، دار القلم، دمشق، ط(١) ١٤٤٠هـ .
٣٠. الحجة للقراء السبعة، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون، دمشق، ط(١) ١٤٠٤هـ .
٣١. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر البغدادي، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(٣) ١٤٠٩هـ .
٣٢. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسّمين الحلبي ، تحقيق الدكتور/ أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط (١) ١٤٠٦هـ .
٣٣. ديوان الأعشى " كتاب الصّبح المنير في شعر أبي بصير " وفيه شعر الأعشى الكبير والأعشىّ الآخرين، تحقيق رودلف جاير، فينا ١٩٢٧م، والطبعة الثانية ١٩٩٣م، دار ابن قتيبة، الكويت .
٣٤. ديوان العجاج ، رواية الأصمعي وشرحه، تحقيق د. عزة حسن، دار الشّرق العربي، بيروت، ط(١) ١٤١٦هـ .
٣٥. ديوان النّابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط(٣) .
٣٦. ديوان بشر بن أبي خازم، تحقيق الدكتور عزة حسن، دمشق، ١٣٧٩هـ .
٣٧. ديوان جرير، بشرح محمّد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمّد أمين طه، ط(٣) دار المعارف، القاهرة.
٣٨. رصف المباني في حروف المعاني، للمالقي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط(٢) ١٤٠٥هـ .
٣٩. السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق الدّكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط(٣) ١٩٨٨م .
٤٠. سرّ صناعة الإعراب ، لابن جنّي ، تحقيق الدّكتور حسن هندايي ، دار القلم ، دمشق ، ط(١) ١٤٠٥هـ .
٤١. شرح أبيات مغني اللبيب، لعبدالقادر البغدادي، تحقيق عبدالعزيز رباح، و أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط(١) ١٣٩٣هـ .
٤٢. شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السّكري، تحقيق عبدالستار أحمد فزّاج، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
٤٣. شرح الأشموني وبهامشه حاشية الصّبان، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د. ت.) .

٤٤. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيّد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط(١) ١٤١٠هـ.
٤٥. شرح التسهيل، للمرادي، تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط(١) ٢٠٠٦م.
٤٦. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق الدكتور حسن الحفطي، والدكتور يحيى مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط(١) ١٤١٧هـ.
٤٧. شرح اللمع، للأصفهاني الباقولي، تحقيق د. إبراهيم أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط(١) ١٤١١هـ.
٤٨. شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، دمشق، ط(١) ١٤٣٤هـ.
٤٩. شرح جمل الزّجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٤٠٠هـ.
٥٠. شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق الأساتذة محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١) ١٤٠٢هـ.
٥١. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، بعناية الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٩هـ.
٥٢. شرح قطر الندى وبلّ الصدى، لابن هشام، بعناية محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٩هـ.
٥٣. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السّيرافي، تحقيق د. فهمي أبو الفضل، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط(١) ١٤٢١هـ.
٥٤. شعر زهير بين أبي سلمى، صنعة الأعم الشنتمري، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١) ١٤١٣هـ.
٥٥. شواذ القراءات، للكرماني، تحقيق الدكتور/ شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط(١) ١٤٢٢هـ.
٥٦. الصّاحح، للجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفار عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط(٣) ١٤٠٤هـ.
٥٧. طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط(٢) ١٩٨٤م.
٥٨. العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، و الدكتور إبراهيم السّامرائي، منشورات الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط(١) ١٤٠٨هـ.
٥٩. الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر، لمحمد بن أبي الفتح البعلي، تحقيق الدكتور ممدوح محمد

- الزّوي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط(١) ١٩٩٤م.
٧٠. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جنّي ، تحقيق علي النجدي ناصف ، والدكتور عبدالحليم النجار ، والدكتور / عبدالفتاح شلبي ، دار سزكين للطباعة والنشر ، إستانبول ، ط (٢) ١٤٠٦هـ.
٧١. مختار الصّاح، للرازي، إخراج دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٨م.
٧٢. مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها ، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. حسين أحمد بوعباس ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط (١) ١٤٣٢هـ .
٧٣. مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الهجرة.
٧٤. المرتجل ، لابن الخشاب، تحقيق ودراسة علي حيدر، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط(١) ١٣٩٢ هـ.
٧٥. المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداي، كنوز أشييليا، الرياض، ط(١) ١٤٢٤هـ.
٧٦. المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمد الشاطر، مطبعة المدني، القاهرة، ط(١) ١٤٠٣ هـ .
٧٧. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣هـ.
- خسارة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط(١) ١٤٢٣ هـ .
٦٠. الفوائد والقواعد " شرح اللمع " للثمانيني، دراسة وتحقيق الدكتور عبدالوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(١) ١٤٢٢هـ.
٦١. الكامل، للمبرد، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدّالي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٢) ١٤١٣ هـ .
٦٢. الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط(٣) ١٤٠٨هـ.
٦٣. كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(١) ١٤٠٨هـ.
٦٤. الكشاف للزمخشري ، دار المعرفة ، بيروت ، (د.ت).
٦٥. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي ، تحقيق د. محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط (١) ١٤١٥هـ.
٦٦. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور عبدالإله النبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط(١) ١٤١٦ هـ .
٦٧. لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط(١) ١٤١٠هـ.
٦٨. لهجة ربيعة وآثرها في الدراسات اللغوية والقرآنية، الدكتور مثنى فؤاد الخالدي، دار المأمون، الأردن، ط(١) ١٤٢٨هـ.
٦٩. المتّبع في شرح اللمع، لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الحميد حمد محمود

٧٨. معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق الدكتور/عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت ، ط (١) ١٤٠٨ هـ.
٧٩. معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتور/عبد الأمير محمد أمين، عالم الكتب، بيروت، ط (١) ١٤٠٥ هـ.
٨٠. معاني القرآن، للفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد نجاتي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، (د.ت).
٨١. معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١) ١٩٩٣ م.
٨٢. معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط (١) ١٤١١ هـ.
٨٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح عبداللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط (١) ١٤٢١ هـ.
٨٤. المقتضب ، للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، بيروت، (د.ت).
٨٥. المقرب، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط (١) ١٣٩١ هـ .
٨٦. منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، لعبد الأمير محمد الورد، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط (١) ١٣٩٥ هـ.
٨٧. نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، تحقيق أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الزيان للنشر والتوزيع، ط (٢) ١٤٠٤ هـ .
٨٨. نظرية العامل في النحو العربي. عرضاً ونقداً، للدكتور وليد عاطف الأنصاري، دار الكتاب الثقافي، الأردن، ط (١) ١٤٢٣ هـ .
٨٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٧ هـ.

A Presentation and Discussion of Jameh Al-Uloom Al-Baquli's rejoinder to Al-Akhfash in his explanation of Al-Luma

Dr. Ibrahim bin Salim Al-Saedy

Associate Professor

*Department of Linguistics, Faculty of
Arabic Language, Islamic University of Madinah*

The research deals with the rejoinder of Jami` al-Uloom al-Baquli to al-Akhfash in his book Sharh al-Luma '. I started the research with a preface which includes a brief introduction of al-Akhfash and al-Baquli due to the large number of studies on them, then I clarified the concept of (Ta'aqubaat) rejoinder, after which I began to study those rejoinders through ten issues.

I presented in the first topic the declension of the word 'Fii' when it means 'Fam' mouth if it is not annexed, and I discussed in the second topic about the regularity of the agent through the reducer and the reduced and then I devoted the third topic to usage of "Lata", and in the fourth topic I spoke about the determinant of nominative case of concomitant patient, and the fifth topic was devoted to discussing the apposition of two passive elements to two regents, and the sixth topic was devoted to putting the status before its regent if it is adverb, then I gave a detailed explanation in the seventh topic about the regent for adjective, and the opinions of syntacticians on that, and in the eighth topic I discussed about 'Ayyu' (Oh) between been an adjective and conjunctive noun, then I presented in the ninth topic " Maa of originality "between nominative and particle, Then I concluded the discussion in the tenth topic about the meaning of "Maa" of exclamation mood in "Maa Af'alau".

I used the descriptive, inductive analytical approach in the course of studying and discussing these issues, and then the conclusion which I stated the most important results of this research.

Key words: Ta'aqubat (Rejoinder) - Al-Baquli - Al-Akhfash – Sharh al-Luma